

COLUMBIA UNIVERSITY LIBRARIES



0040271242

68516262

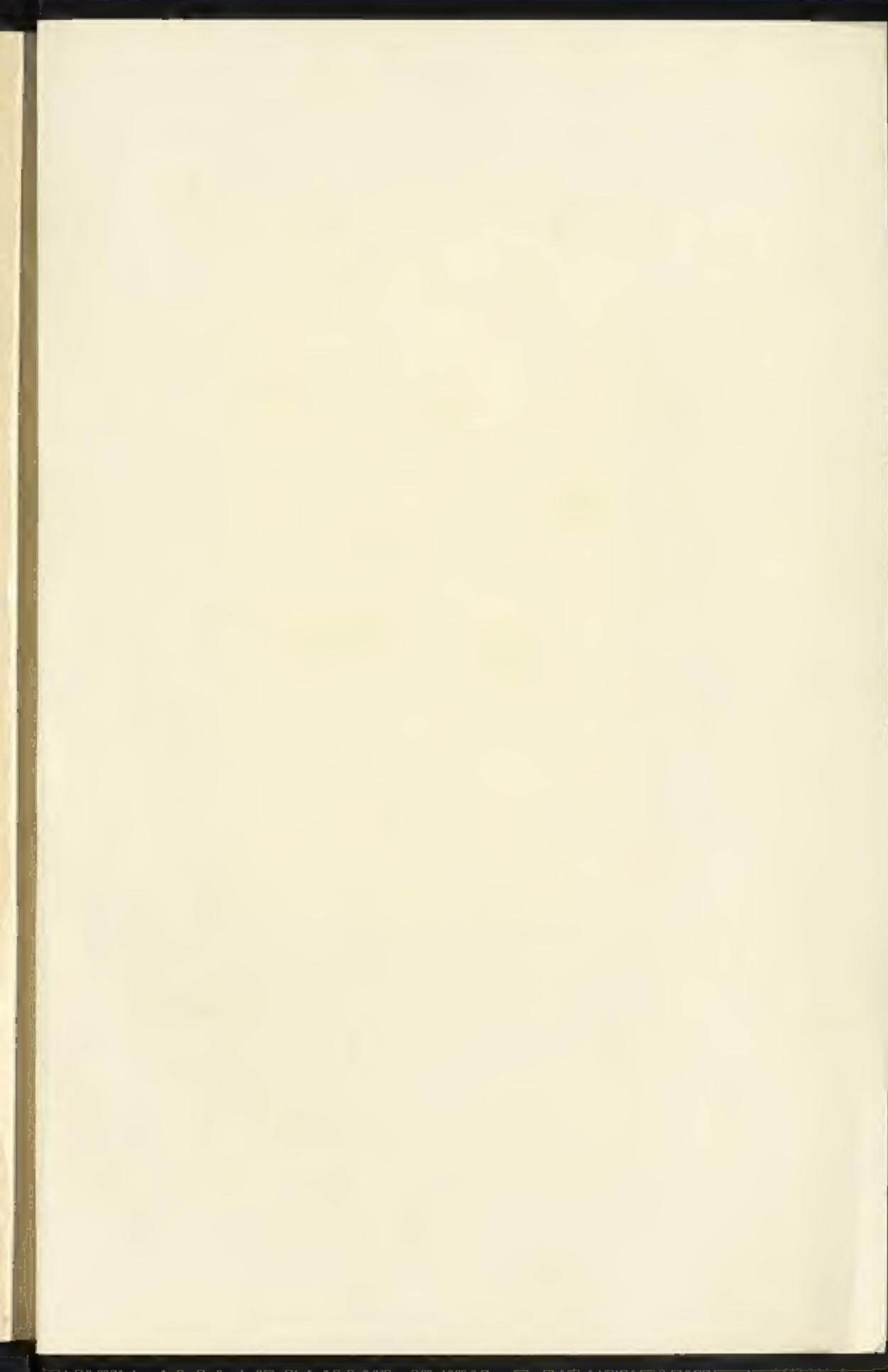
MAR 30 1978

DATE DUE

JUL 15 2002

5470 J. Neurosci., September 24, 2008 • 28(39):5463–5470

POSTED: 14-5-2



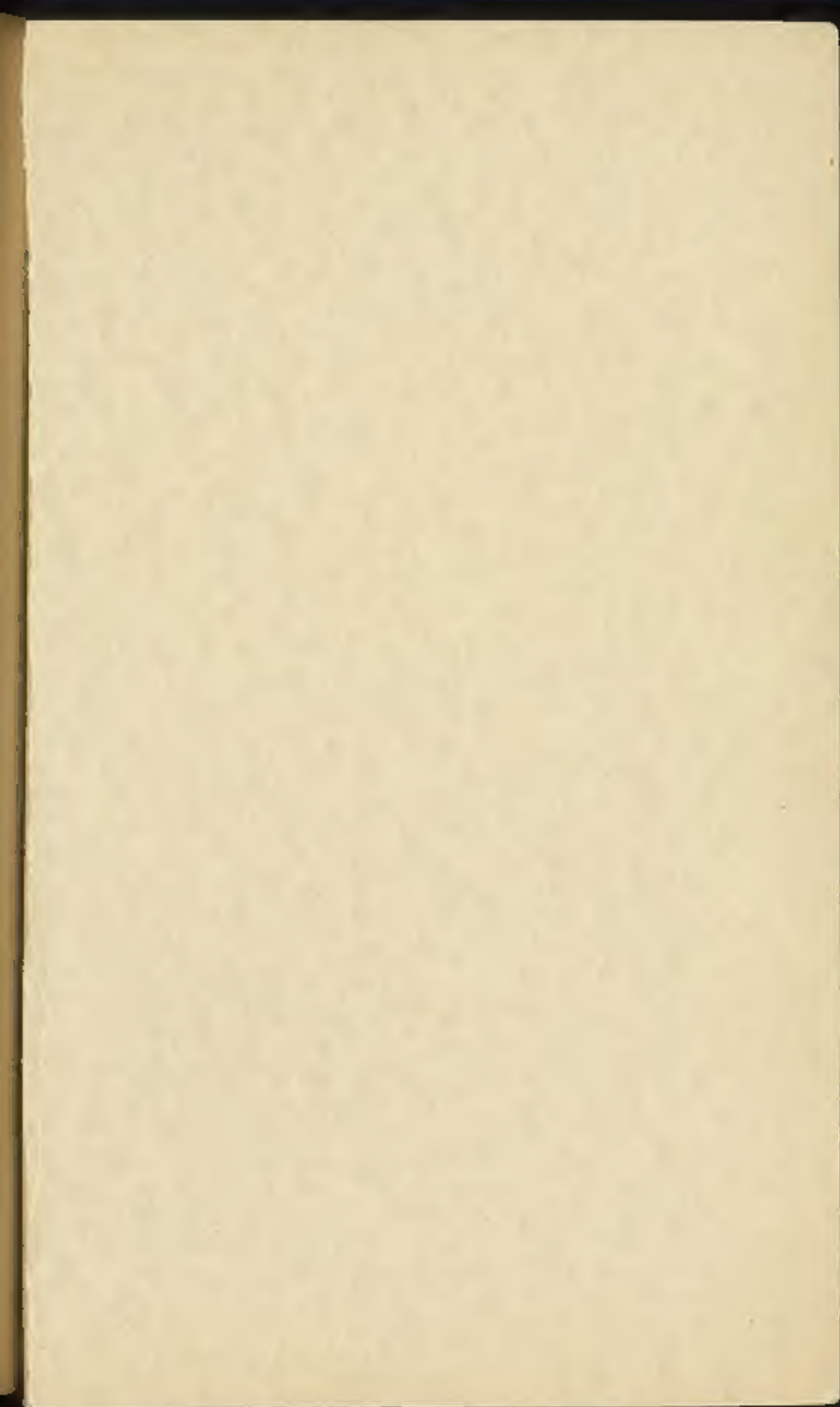
جمیل خانکی

الذکر علی المہووتہ

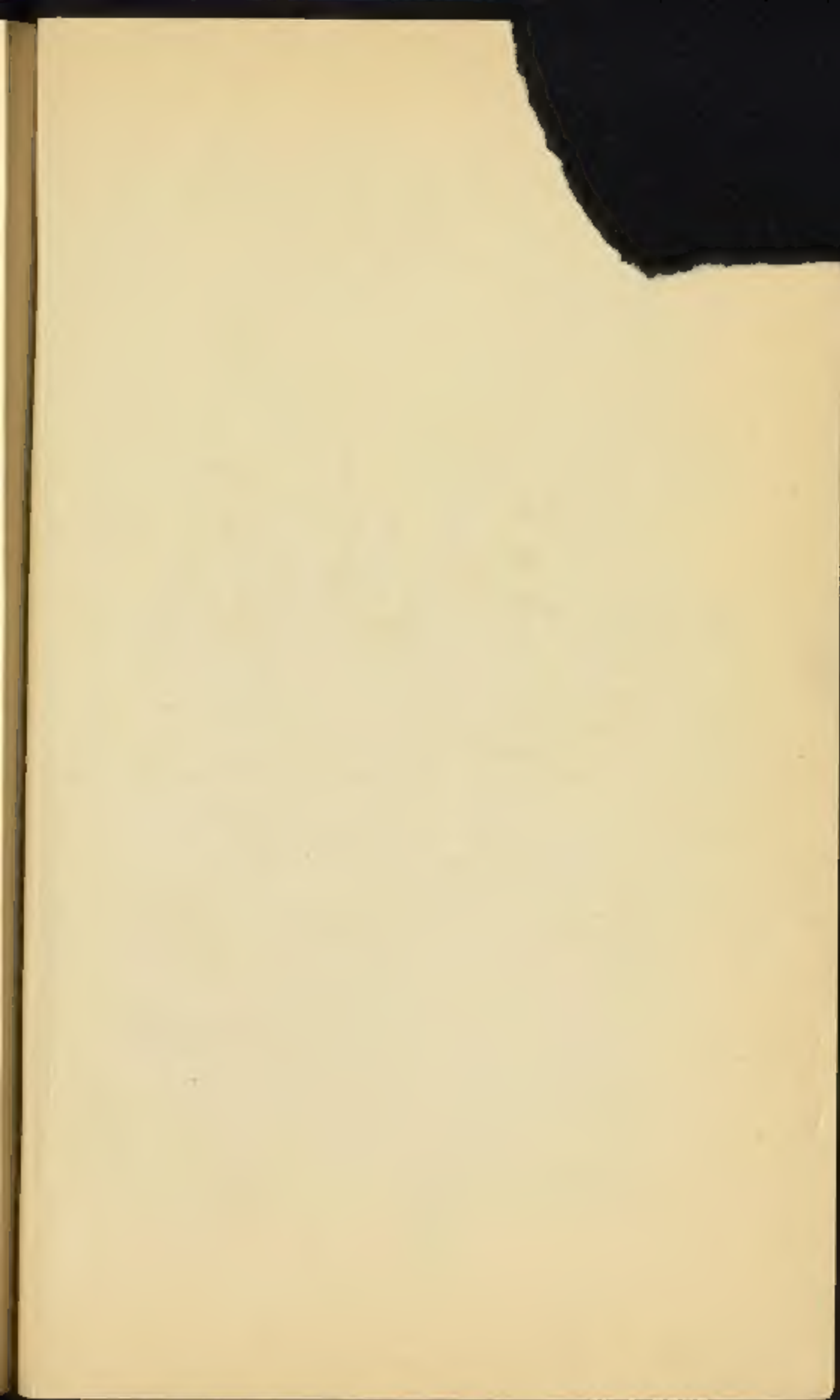
لتبیت محمد علی باشا الکبیر و اسیرتہ

علی عرش مصر

۱۳ فبریر ۱۸۶۱ء - ۱۳ فبریر ۱۹۶۱ء



كفر



جمیل خانگی

الذکر علی المہویۃ

لتبیت محمد علی باشا البک و اُسرتہ

علی عرش مصر

۱۳ فبریر ۱۸۶۱ء - ۱۳ فبریر ۱۹۶۱ء

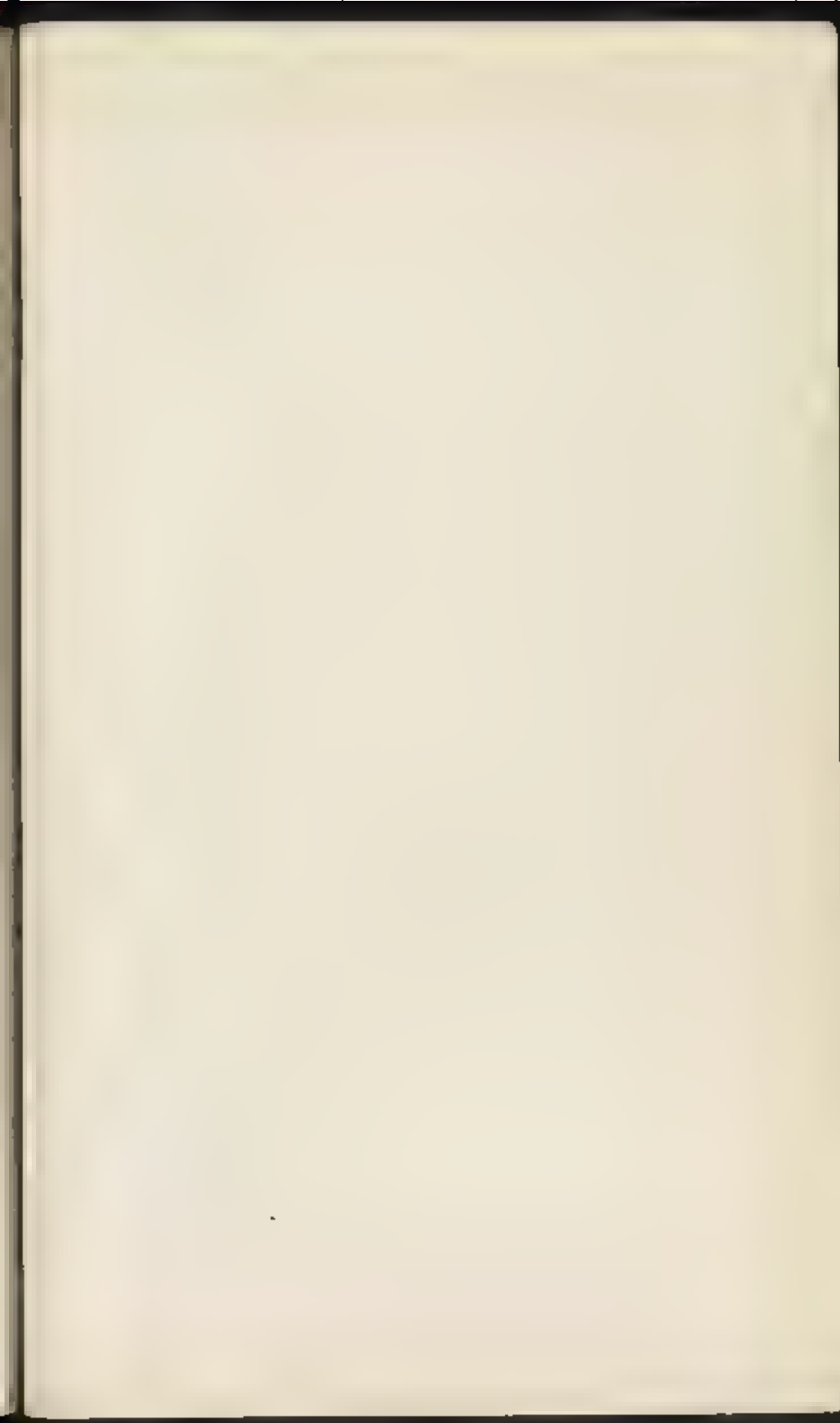
DT
102
.A2
K5

مولای صاحب الجلالہ

ان یوم الخمیس ۱۳ فبریر سنہ ۱۹۶۱ بروز دکرى مؤبہ مذکریات اسرۃ جہادکم المحبۃ
فقی مثل لحدایوم مائۃ سنۃ خلت صدہ « الخط الشریف لہما برنی » مہ تسلط علیہ المحبۃ
الی جنہ کم لا علی محمد علی باشا الکبریتبیتۃ علی عرسہ مصر مع تقریر جو الوردۃ مہبۃ فی نسل و عقبہ
ومہ اجل المعاد فانہ ان یقع نہ کاف لحدایوم العظیم فی تاریخ مصر - بقرہ بومین
اشیہ - مع الذکر لحدایوم العظیم لیلاد جہادکم السعیدہ .
وما کاد فلی شیر لحدایوم الذکر المحبۃ علی صفحات جریۃ « الاہرام » منی رد ذہا لقصہ
- مصریۃ وأجنیۃ - علی اختلاف رعائہا مرحبۃ بالفکرۃ محبۃ علی وجوب الاحتفال
بحدایوم العظیم لحدایوم - حکمۃ وشعبا - مع جہاد عبد اولیا قریا و اہلہا للاقترحات
لاہبائہ مہ کل حدایوم و صوب .

وقد حملنی لحدایوم التائب وما لقیہ مہ التشیع علی ان اضع تحت نظر مولای فی لحدایوم
الرسالۃ فاربح صدہ « الخط الشریف لہما برنی » مع ماسبقہ مہ لقا و خات و ما
لحدایوم السعید لحدایوم ایہ تھا بستہ و عشرين و بیفہ سیمۃ و شفعہا بیان اتر لحدایوم الغفران
فی مرکز مصر الدولی و فی نظیر حکمہا و فی تحفہا الحدیۃ ختمہا بہنہا جہادکم المحبۃ
محمد علی باشا الکبریتبیتۃ مردمانہ عام علی تبیتہ و اسرقہ علی الارکۃ المصریۃ .
و ابی أنشرف بان ارفع لحدایوم الرسالۃ الی سترۃ جہادکم المحبۃ مقدزۃ بأصبع شعائر اللولہ
لحدایوم لحدایوم و اخلص آیات الدعا لحدایوم لحدایوم .

جلیل غامی





محمد علی
آ



العيد المئوى

تقريب محمد على باشا الكبير وأسرته على عرش مصر

١٣ فبراير سنة ١٨٤١ - ١٣ فبراير سنة ١٩٤١

في يوم ١٣ فبراير من سنة ١٨٤١ - أى من مائة سنة - صدر «الخط
«ريف الهايونى» من السلطان عبد المجيد الى محمد على باشا الكبير بتعيينه
«عرش مصر مع اقرار حقوق الوراثة لسله وعقبه» .
ومن حسن لمصادفات أن يقع العيد المئوى لهذه الذكرى - هرق
«مين اثنين - مع عيد ميلاد حصرة صاحب الجلالة الملك فاروق بن
«دين اسماعيل بن ابراهيم بن محمد على» .
ويقول أوڤرخون أن يوم ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ يعد أهم يوم في تاريخ
«السياسى الحديث» . لأن مسألة «لورانه» كانت من أهم المسائل التى
«رها محمد على باشا الكبير بعد محاصره على جيوش السلطان محمود فى
«مركز الى درت رحاها فى عكا وفى حمص وحماه وحلب وبيلا و قونية
«ريب وانتهت بقبول السخان - على كراهة منه وتحت ضغط الدول -
«ست محمد على وأسرته على عرش مصر» . ولولا هذا الفرمان لبدى طفرت
«مصر بفضل حكمة محمد على وحسن سياسته وقوة جيوشه لبقيت مصر
«لأية عثمانية كسائر الولايات يتعاقب عليها الولاة الترك» .

فيوم ١٣ فبراير سنة ١٩٤١ يجب أن يكون عيداً قومياً يستأهل أن
«تعلن فيه مصر احتفالاً رسمياً» . لأنه يعد بحق فاتحة عهد جديد هو عهد

نهضتها السياسية والمالية والاجتماعية التي نرى آياتها الآن في جميع
المرافق والشؤون .

فيوم ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ هو يوم مشهود في تاريخ مصر الحديث ،
لأن مسألة الوراثة كانت في طليعة المسائل التي دوت من اجلها امعارك
الحربية والمعارضات السياسية بين الدول العظمى وتركيا ومصر في النصف
الاول من القرن التاسع عشر وفاز فيها محمد علي بالفرمان المؤيد لتثبيت
وراثة العرش في أسرته على الرغم من معارضة السلطان ورجال الباب العالي



معاهدة لندن

(١٥ يولييه سنة ١٨٤٠)

لما بلغ محمد علي ذروة المجد بعد فتحه السودان وبسط سيطرته على جزيرة العرب عشرين سنة متوالية ووصول جيوشه تحت امره ابنه بطل الفاتح ابراهيم باشا على بعد تسعين فرسخاً من الاستانة على اثر تنصاره الباهر في موقعة نزيب (٢٤ يونيه سنة ١٨٣٩) واستيلائه على اقليم اشنه وكنديه جتمع مندوبو بريطانيا والنمسا وبروسيا وروسيا وتركيا في لندن وعقدوا بينهم معاهدة في ١٥ يولييه سنة ١٨٤٠ فاحأوا بها مصر وفرنسا التي اظهرت عطفها حامياً على مطالب محمد علي . وقد قضى ملحق هذه المعاهدة بحمل حكم مصر وراثياً في أسرة محمد علي وإرجاع القطر المصري إلى حدوده الاصلية قبل الانتصارات الاحيرة وحرمان محمد علي حكم جزيرة العرب وسوريا وكنديه وأطنه ونحويله مدة حياته فقط منصفة سوريا الخنوية . وهما نص المعاهدة :

بسم الله الرحمن الرحيم

أما بعد فانه حيث التفت جلالته السطان إلى جلالة ملكة بريطانيا العظمى واريدا وجلالة ملك النمسا والمجر وبوهيميا وجلالة ملك روسيا وجلالة قيصر الروس طالاً مساعدتهم ومعاونتهم في درء المضاعف التي المت بالناب العالي بسب اعمال الاعتداء التي أبداها محمد علي باشا حاكم مصر ومن مقصاها تهديد الدولة العثمانية في حقوق سيادة اسططان واستقلاله . فقد اجتمع اصحاب الجلالة الملوك البادى ذكرهم وبالظر لشعائر المحبة المتبادلة بينهم وبين الحاضرة السلطانية العجيبة ولما هم عليه من الرغبة في حفظ ممالك السلطنة السية واستقلالها إذ أنب في ذلك ما يوجب استتباب

السلام في أوروبا وقياماً بما عهدوا به بموجب التحريرات المسجلة للسبب العالي بوساطة
سعرانهم في الاستانة وباريخها ٢٧ يوليو سنة ١٨٣٩ ولما كانت رغبتهم جميعاً مع سلك
الدعاء الذي رسمه تسعة مداومة حوادث الاعتداء التي انتشرت أخيراً في سوريا ببر
حكومه انبثا المشار اليه ورعايا الخصره السلطانية العجيبة . لذلك قررت الدول المشار
اليها والاب العالي بقصد تلويح العايات المذكورة وجوب تحرير هذا الاتفاق بينهم
جميعاً فعموا من قلمهم مدربين وموصيين هم . . الخ

و بعد أن تبادل المفوضون المذكورون الأوراق المثبتة لاندسهم لعقد الاتفاق
وتحقق انها متوافقة اصولها وروا البتة الآتية وامتضاها :

١ - البند الأول - حيث اشغلت الخصره السلطانية العجيبة مع جلالة ملكة ريهان
المعظمي و جلالة ملك النمسا والمجر و بوسنيا و جلالة ملك روسيا و جلالة قيصر روسيا
على ما يجب وضعه من شروط الصلح التي أرادت الخصره السلطانية أن تمنحها إلى محمد
علي باشا وهي تلك الشروط المبينة في ملحق هذا الاتفاق فقد مهدت الدول المشار اليها
أن تعمل بالاتحاد الدائم فيما بينها وتعدل ما في وسعها لتقع محمد علي باشا بقول
الصالح المأمور عنه . وقد حفظت كل دولة من الدول المشار اليها حقها في أن تتصرف في
هذا الامر بما في امكان كل منها احرازه من الوسائل للوصول إلى اعيايه المذكورة

٢ - البند الثاني - إذا لم يصل محمد علي باشا إجراء الصلح على الصورة التي يعنيه به
الباب العالي بوساطة اصحاب الجلالة الملوك المشار اليهم تعهد حسنة هؤلاء الملوك بأن
تحدوا ساء على طلب الخصره السلطانية العجيبة ما يتفقون عليه من السلاير وما
يقررونه منهم من الاحكامات كي يصلوا إلى تسديد هذا الصلح . وحيث أن في هذه الأثناء
طلبت الخصره العجيبة السلطانية من حلفائها الملوك المذكورين الاتصاف اليها لمساعدتها
على قطع المواصلات بحرا بين مصر وسوريا ومع ارساها العساكر والحمل والأسلحة
واندحار الحربة على اختلاف أنواعها من إحدى هاتين المقاطعتين للأخرى . بناء على
ذلك تعهد اصحاب الجلالة الملوك المشار اليهم بذكرهم باصدار أوامرهم إلى قواتهم البحرية في
البحر المتوسط لأجل هذه العاية . وقد وعدوا فصلا على ما ذكر بأن يعطى رؤساء
أساطيلهم حسب ما لديهم من الوسائل وباسم المحالفة المأمور عنها كافة ما يستطيعون من
أنواع المساعدة لرعايا السلطة العثمانية الذين يظهرون صدق أمانتهم وحرصهم لمليكتهم .
٣ - البند الثالث - وإذا وجه محمد علي باشا قواته البحرية والبرية نحو الاستانة

أن يكون قد رفض الصلح المذكور فالتوك المشاور إليهم متفقون إذا مست الحاجة على طلب الحصرة السلطانية العجدة يدافعون عن عرش سبطه إذا طالب ذلك منهم ساطة سقراتهم في الاساسة ، فقومون بالعمل بالاتحاد فيما بينهم لوقاية حديق القسططية بطونه وعاصمة الدولة العثمانية من كل تعدد ومن المتفق عليه فضلاً عن ذلك أن يرسلها بالدول المشار إليها للاتماكن المذكورة لأجل اعادة المار ذكرها . انتهى في تلك الأماكن ما دامت الحصرة السلطانية تؤيد مقامها فيها . ومنى تراهي لجلالة نصان أن وجودها غير لازم فحسب حينئذ كل دولة عوانها وترجع جميعها إلى حيث تات اما في البحر الأسود واما في البحر المتوسط .

والسيد الرابع - وقد تقرر سوع حامس أن مساعدة الدول في العمل المذكور في السابق . ومن شأنها وضع حديق القسططية والطلونه وعاصمة السلطنة العجدة تحت حصة الدول المشار إليها وقسا خفاومة كل تعدد يحصل من هن متحد على ناشا - لا تعتبر كأها مساعدة غير اعتمادية سمحت بها الدول المشار إليها ما على طلب السلطنة السنية فاع عنها في اطراف المذكور وحده دون سواه . وعلى ذلك فقد انعقت الدول النادى هادى اجراءها الآتية اندكر في اطراف المذكور لاتمنى اصالة القاعدة القديمة سبتها السلطنة العجدة ومن معصاها مع سعن الدول الاحدة الحربية مدد سم من الدحول في مصيق حايح القسططية والطلونه وقد أوتت الحصرة السلطانية حجب هذا الاتفاق أها في ماحلا اطراف المؤه عنه شدة العزم باستمرار الاجراءات سعى بقاعدة المذكورة المؤسسه سوع لا يقبل التعير لأها قاعده قديمة تحبها السلطنة ، دم الباب العلى سلام فلا يقبل أن تدحل ولا سعية واحده حربية أجمدة في مصيق حايح القسططية والطلونه وقد أوتت حجاب الجلالة ملكه بريطانيا العظمى وارلندا ملك النمسا والمجر ، بوهيميا وملك روسيا وقصر روسيا باحترام اراده الحصرة السلطانية لا تحصى بالقاعدة الآتية الذكر وباتبع الاجراء على معصاها

والسيد الخامس - سيجرى التصديق على هذا الاتفاق وشادل في لندن في ظرف شهرين أو في أقرب من ذلك ان أمكن . وعلى ذلك أمضى الموصول هذا الاتفاق وامبروه ختامهم . (١)

بالمرستون . نيومان . بولندو . رومانو . شكيب .

أما ملحق المعاهدة فنصه ما يأتي :

١ - عرمت الحصرة السلطانية الفخيمة على أن تسمح لمحمد علي باشا بشروط الصلح الآتية وتعلنها إليه -

٢ - السد الأول - وعدت الحصرة السلطانية بأن تسمح لمحمد علي باشا ثم إلى أولاده من حده بولاية ناشاوية مصر بأسوارت بينهم . ووعدت جلالها أن تسمح لمحمد علي باشا بطول حياته لقب ناشاوية عكا وتولية قلمها و بولاية الجهة الجنوبية من سوريا فندى من رأس الفار على شواطئ البحر المتوسط وتمتد من هناك رأساً حتى مصب نهر الدسسان والطرف الشمالي من بحيرة طبرية ثم تمتد طول شاطئ البحيرة المذكور العربي وتقع شاطئ نهر الأردن الأيمن وشاطئ البحر الميت العربي ثم تمتد من هناك على خط مسقيم حتى البحر الأحمر فتنهى إلى رأس خليج العقبة الشمالي وتقع ساحل هذه الخليج العربي وساحل خليج السويس العربي حتى السويس على أن الحصرة السلطانية وعرضها ذلك على محمد علي باشا بفتح عليه شرطاً وهو أن يقل ما عرضته عليه في بحر عشرة أيام من إعلانها إليه في الاسكندرية بواسطة مندوب يرسله جلالته فيسلبه محمد علي في الوقت نفسه التعليمات اللازمة لرؤساء قواته البرية والبحرية بخلاف حاله من بلاد العرب والحرمين الشريفين وجرره كنديه ومعاطمة أطه وباقي أنحاء الممالك العثمانية غير الداخلة في النجوم المصرية ولا في حدود ناشاوية عكا المعينة أعلاه .

٣ - السد الثاني - وإذا لم يقل محمد علي شروط الصلح المذكورة في خلال العشرة أيام المعبية أعلاه فيرجع الباب العالي عما عرضته من تولية النشأ المشار إليه ناشاوية عكا ولكنه يبقى ما سمح به له ولورثته من صلته بعدة من تولية ناشاوية مصر بشرط أن يقل ذلك في ظرف عشرة أيام أخرى أي في بحر عشرين يوماً فندى من يوم إعلان شروط الصلح وأن يسلم لمندوب الباب العالي التعليمات اللازمة القاصية على قواته البرية والبحرية بالجلاء والدخول في حدود مصر ومراقبتها .

٤ - السد الثالث - أما الخراج السوي الواجب على محمد علي باشا تأديته إلى الحصرة السلطانية الفخيمة فيكون بنسبة الاراضي التي يحصل على ولايتها على حسب ما يقوله من أحد الشرطين السالف ذكرهما .

١. البلد الرابع - وفصلا عن ذلك فانه من المقرر حتماً في كلا الحالتين أي
بمصر - الشرط الأول أو الثاني قبل مضي مهلة العشرة أيام والعشرين يوماً بشرط
مد على باشا بأن يسم الأسطول العثماني بحارته ومهماته الكفاءة الى المدد العثماني
كف باسلامه ويحصر رؤساء الاساطيل المتحالفة هذا التسليم ومن انقرر أيضاً أن ليس
مد على باشا في أي حال من الاحوال أن يحبس على الباب العالي ما أعقبه على
الأسطول العثماني من المضاريب طول مدة اقامته في المواني المصرية ولا أن يحصم هذه
مصاريف من الخراج الواجب دفعه

٢. البلد الخامس - ان جميع معاهدات وموازين الدولة العثمانية تجري في مصر وباشاوية
بالمحدودة تخومها أعلاه كما هو جار العمل بها في كافة أنحاء المملكة العثمانية ولكن
الحصرة السلطانية العثمانية تقبل بمجرد قيام محمد علي باشا بأديبه الخراج في أوقاته أن يحصل
من وورثته من بعده باسم السلطة السنية ونصفه كونه من مددوين الحصرة السلطانية
أموال والصرائف في كافة المقاطعات المسماة ولايتها لهم . ومن المعلوم فصلا على
ذكر خاصة بما يحصله محمد علي وورثته من بعده من انصاف والاموال المذكورة
بهم يقومون بكافة النفقات اللازمة للإدارة المدنية والحربية في المقاطعات المذكورة .

٣. البلد السادس - ولم كانت لقوات البر والبحرية التي بدوع باشا وبقي مصر
عكا اتحاداً معتره جميعها كقوات عثمانية فهي تعد كأها من مددوين الخدمة السلطانية المدنية
٤. البلد السابع - ولو أن هذا العقد مستغل إلا أنه ذو مفعول وعود كما لو كان
مدرجاً بالحرف الواحد في اتفاق هذا اليوم وسجري التصديق عليه وتبادل التصديقات
شأنه في مدد عند مصادقة التصديق على الاتفاق الا ان ذكر . وقد أمضى المعروضون
هذا العقد وأمهروا بأحاديثهم بلدى في ١٥ يوليو سنة ١٨٤٠ ع (١)

الامضاءات

بالمرستوى - نيومانه - بولود - شكيب .

(١) « قاموس لإدارة والنساء » لفيلى ملاد لمجد خامس صيفى ١٨٤٧ و ١٨٤٨

إلا أن محمد علي كان متمسكا بليبلاذ التي فتحتها جيوشه وأقرته عليه معاهدة كاثوية (٥ مايو سنة ١٨٣٣) فصرم على أن لا يتنازل عن شهر من هذه الأراضي ورفض قبول شروط هذه المعاهدة وملحقها التي لم يبدء إلى الاشتراك في وضع مصوصهما وقد أبلغ رفضه إلى الصدر الأعظم الذي سارع إلى استصدار فرمان بحسب محمد علي من الولاية على مصر وسرعان ما عاود ممثلو الدول الأجنبية الأراضي المصرية وأصبحت مصر بمردها في حالة حرب ضد تركيا وحلفائها - بعد أن سحبت فرنسا أيديها من مصر واستعادت من الميدان على أثر سقوط وزارة مسيو ثيير المؤيدة لمحمد علي في ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٤٠ وقيام وزارة مسيو سوانت التي تولى فيها مسيو جيزو وزارة الخارجية .

غير أنه في ١٤ نوفمبر سنة ١٨٤٠ حذر سفراء الدول الأربعة في لندن مذكرة بلغت إلى محمد علي باشا على يد الاميرال سير روبرت ستوبورد قائد القوات البحرية البريطانية هذا نصها

« ان العليمات التي أعطت للورد بونسي مارش ١٥ أكتوبر الماضي على أثر مشاورات سفراء النمسا وبريطانيا العظمى وروسيا وروسيا أثبتت استحسان مدع مثلي الدول الأربعة في الاستانة للباب العالي ان حكوماتهم بوصى بالخروج حكومة صاحب العظمة - عملا بمصوص العفره السابعة من ملحق معاهدة ١٥ يولييه - بأنه في حالة ما إذا حصر محمد علي بدون تأخير وقبل رد الاسطول الشنق وحلأ جيوشه عن سوريا كلها وعن أطله وكاديه وملاد العرب والحرمين الشرقيين عن صاحب العظمة يتفصل ليس فقط بإعادة محمد علي في ولايه مصر بل بتعليقه في الوقت نفسه ولايتها بطريق التوارث طمأ للشروط المقررة في اتفاق ١٥ يولييه ومن المفهوم أن حق التوارث هذا يكون قابلا للإلغاء إذا أحل محمد علي أو أحد حلفائه هذه الشروط .»

« وقد استقر إجماع الحكومات الأربعة على ضرورة تبليغ الباب العالي مذكرة
بمعى المتقدم

« غير أنه لإظهار وجوب رعاية حقوق صاحب العظمة السلطانية رأت حكومة فيينا
لأجل الباب العالي بالصالح التي أسداها له تمثلو الدول شأن أعاده محمد علي في
أنه مصر ألا بعد أن يظهر محمد علي حصونه بولاه وهل قرارات عظمته

« وبما على أن العاية التي يرمى منها رأى حكومة فيينا إنما يقصد به ثبات الاحترام
للدول الموقعة على اتفاق ١٥ يولي من جديد خاصاً بعدم الاعداء على حقوق
السلطان واستقلاله، وبناء على أنه فضلاً عن ذلك يرى ضرورة حل وتسوية أزمة
ثمة الشرفه الحالية بسو به وديه تكون مطابقة لمصالح ولكرامه الباب العالي ، ولذا
مع مقصود الدول المذكورة على أنماع الخطة المية بعاله حتى يسبق طلب حصوع
على ناشأ وصله المعو عنه المساعى الودية التي تكلف مدو بو الدول بعملها لاقذع
ب العالي بالمعفو عن محمد علي .

« وتتحققاً لهذا الغرض ولسرعة ذلك المساعى في الاساسة رأى مدو بو الدول الأربعة
بموافقة تأخير محمد علي لطريق الذي لا رن معروحا أمامه لكسب عطف السلطان
لحصول على أعادته الى ولاية مصر على الرغم من الحوادث العاطفة التي قامت في وجهه .
« واما على ذلك تقرر الاملاخ هذه المذكورة الى شكيب أمدى سفير الباب العالي مع
السيات المرفقة بها . (١)

(١) « مصر وأوروبا — لادنه الشرب من سنة ١٨٣٩ الى سنة ١٨٤١ » تأليف
د. د. د. الجزء الرابع صحفة ٦٥

اتفاق الاسكندرية

(٢٧ نوفمبر سنة ١٨٤٠)

صرب الأسطول البريطاني احصار حول الامبراطورية المصرية
واسرعت جيوش انقضاء إلى لوفوف في وجه محمد علي . فصار رأى بحكمه
أن لا طرفة له بمحاربة احصاء مجتمعين آخر أن يجنح الى انسلا وقيل جلاء
جيش المصرى عن سوريا ورد الأسطول العثماني الذي كان قد وقع في
قبضة يده الى الباب العالي مقابل تحويله ملك مصر الوراثى بمائة الدول
وهو نص الاتفاق الذي أبرم بهذا المعنى في شهر الاسكندرية بين
الكونموودور نايبير نائباً عن بريطانيا وبوعوض يوسف بك نائباً عن
الحكومة المصرية في يوم ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٤٠ :

• بين الكونموودور نايبير قائد القوات البريطانية البحرية الراسية أمام الاسكندرية
من جانب ، وبوعوض يوسف بك وزير خارجية صاحب السمو والى مصر المعوض
من قبل سموه من جانب آخر ، تم ابرام الاتفاق الآتى بالاسكندرية في يوم ٢٧ نوفمبر
سنة ١٨٤٠

• المادة الأولى — بما أن الكونموودور نايبير يصعب المنية أعلاه احاطه صاحب
السمو محمد علي علماً بأن الدول أشارت على الباب العالي إعادة حكم مصر الوراثى اليه ،
وبما أن سموه يرى في ذلك وسيلة لوضع حد للحرب وويلاتها ، فإنه يتعهد بأن يصدر
أوامره إلى امه ابراهيم باشا بالخلاء فوراً عن سوريا ويتعهد أيضاً برد الأسطول
العثماني بمجرد أن يهله احطار رسمي بأن الباب العالي يتنازل له عن حكم مصر الوراثى
وأن يبقى ذلك الحق كما كان مكمولاً من الدول .

• المادة الثانية — يصح الكونموودور نايبير تحت تصرف الحكومة المصرية سيده



بوغوص يوسف بك



• سعة لشمل إلى سوريا الصايط لدى يعهد إليه صاحب السمو صلاح القضاة العام
بحش المصري أمره بالخلع عن سوريا ويعين الاميرال ستورفورد قائد القوات
بطانه من حاجته صراطاً ملاحقه سعيد هد لأم

• المادة الثالثة - وساء على ما تقدم ساعد الكومودور نايبير موقفه الحركات
التيه من جانب القوات اليه بطانه صلا الاسكندرية وكل جهة من الاراضي المصرية
سج حرية الملاحة لكل السفن المعده بقدر حتى وان صي وسائر الحور المصرية
تزعج الحكومة المصرية عليهم إلى مصر حريق البحر

• المادة الرابعة - للحش المصري الحق في أن يتسحب من سوريا حاملات معه مدافعه
البحرية ودحائر وامتت وفي احملة كل ما معه من مهمات الجيش .

• وقد حررت سحاب من هذا الاتفاق ،

شارل نايبير
بورغوص يوسف

وبتاريخ ٢ ديسمبر سنة ١٨٤٠ أرسل الاميرال ستورفورد خطاباً إلى
مد علي باشا من السمية « برنيس شارلوت » الراسية في حديج
مديس حرجس بيروت يعترض فيه على اتفاق الاسكندرية الذي
مضاه الكومودور نايبير هذا نصه :

« اي أرى ذاتي مجوراً على عدم مراعاة الكومودور نايبير فيما أرى من الاتفاق مع
تمرك متعلقاً بخلع الصاكر المصرية عن سوريا لأنه لم يكن مرحصاً بأجراء مثل هذا
الاتفاق الذي كان من الواجب حصول الصديق عليه من وفد استشار حامد بك رسول
سوكم قائد عموم الجيش عن أحسن الوسائل المؤدية إلى الاتصال بأراهم باشا غير أنه
كان للفائدة المذكور أساف صحفة تحمله يطل أن أراهم باشا رحل من انشام ، وهذا
ما سطر لكون جانب كبير من الجيش تركه قبل ذلك بأمام المدينة المذكورة متجهاً نحو
طريق مكة . وحيث اني لم أتمكن من اعطاء رسولكم ورقة مرور ليستطاع الوصول بها إلى
سوريا فإنه رجعت إلى الاسكندرية بعد أن كانت تلك ذاتي وسعة في سبل سعيد أوامر

سموكم ولى الأمل بأن كسائ هذا يصلكم في الوقت المناسب كي تصدروا أوامر صد
الأوامر الأولى للهي المعدة لفل الجيش لأنها ساء على ما حره لى الكومودور
كانت على وشك القيام الى سور يا ثقل العساكر المصرية . وأن وصلت بعض هذه السف
امرتها بالاياب الى الاسكندرية . وأمل أن لا يكون هذا الاتفاق المبرم بسرعة وبغير
ترخيص تحريره مسداً لسموكم أرتياكاً على أنه لا ريب عدى أن هذا الاتفاق
عقد مصاحبه ولو لم يكن الكومودور على علم بأحوال سور يا ولكن ذلك لم يكن ليد
شيئاً من شدة رعى في الاسراع بأحد ابدابير لقاصده تجدد هذا التولاء وحسب
اشعائر من أرجو التمكن من اعادةها من دولة بريطانيا وسموكم . وقد علمت بسرور أن
الدول المتداخلة قلب الشروط التي افترحها الحكام . (١)
الامضاء

اميرال ستوبفورد

وفي أوائل ديسمبر سنة ١٨٤٠ كتب الأميرال ستوبفورد حفا
أحر الى محمد على دشا طلع اليه عن يد الكتبت فلائشو هذا صه (٢) :
يا صاحب السمو

الى الآن شرف تبليغ سموكم عن يد الكتبت فلائشو فائد سعتى الأميرالية
الحكومة البريطانية الرسمية وباسم الدول العظمى الأربعة تمت سموكم في ولاية مصر
شروط أن موافقوا على الأسطول العتاقى للسلطان ، والجلاء عن سور يا نهياً وذلك
في صرف ثلاثة أيام من تاريخ تسلم الكتبت فلائشو اباكم
ولنسمح لى سموكم بأن الح عتبه في الإجماع . بأن يضع هذه الشروط موضع الرعاية
الامة وأن أسهل الى الله العلى العدى بأن يلهم سموكم لتقدروا الخير الذى تؤدونه الى بلادكم
التي سادتها القوصى — بمول قرار الدول العظمى الأربعة
والكتبت فلائشو معوض موبصاً تماماً لتلقى قراركم .

اميرال ستوبفورد

(١) « فاموس لإدارة والصد » لصلى ملا احمد الخامس صه ١٤٨
(٢) « مصر وادرا — الاربعه » المبرقة من ١٨٣٩ الى ١٨٤١ ص ١٨٠١ . نوب
ادواو ديوي الجزء الرابع صه ١١٧

وبتاريخ ٨ ديسمبر قسم الكاتين فلانثو الى محمد علي باشا خطاب
اميرال ستوفورد مع مذكرة هذا نصها :

« بما أن مدوى الدول الأربعة الموجودين في لندن الذين اشتركوا في وضع معاهدة
بوليه قد قرروا بلع ما استقرت عليه أرائهم الى محمد علي بوساطة الاميرال قائد
ات المتحالفة في البحر الأبيض المتوسط ومع أن تعليقات خاصة بهذا الموضوع قد
ها لورد بالمستوى وريز حارحسة جلالة الملك الى سعادة الاميرال سير روبرت
هورد قد كلفت من قبل الاميرال بأن أذهب الى الاسكندرية لتوصل السبع
كور الى محمد علي

« أنه اذا قبل محمد علي أن يحصع فوراً الى السلطان وأن يسلمى التمهيد الكسائي
يرد فوراً بدون تأخير الأسطول التركي وأن يحلى جنوده محلاً عن سور ما وعن ولاية
« وعن جزيرة كناده وعن بلاد العرب وعن الحرمين الشريفين فإن الدول الأربعة
الى السلطان بأن بعد محمد علي في ولايته مصر على أنى مأمور أيضاً بأن أسعه بأن
الى الأربعة لا تقوم هذه الوصية الا في حالة ما إن حصع محمد علي بوجه السرعة
« يحق لى أن أقم أكثر من ثلاثة أيام في الاسكندرية لأعرف ما هو عليه رأى محمد علي
« ألقه الى الاستانة وفصلاً عن ذلك فإن التعليقات الى أعطيت لى تمضى بأن يكون
« ثنى الكساية اننى يسلمها الى محمد علي مفتوحة حتى أنا كد من أنها تحوى على اسهد
الى كور تعاييه والا فلا يمكن أن ألقها الى الباب العالي . »

رئوس فمورستو

كابتن أسطول صاحب الجلالة البريطانية

وقائد السفينة « برنيس شادلوت »

وفي ١٠ ديسمبر سنة ١٨٤٠ أرسل محمد علي باشا خطاباً الى الاميرال

ستوفورد هذا نصه :

(١) « مصر واوريا — الأمانة الشرفية من سنة ١٨٣٩ الى سنة ١٨٤١ »

رؤوس فمورستو من سنة ١٨٤١

د عري الأميرال الكلى الاحرام

د ورد الى الخطباء اللذان أرسلهما الى الأول بواسطة حامد بك الذى كلف سمو
رسائل الى امير اراهم باشا واثاني بواسطة انقو مدان فلان شو قائد سعيدكم الامير
واى منتهج بالمودة الى أظهر تموها الى وأسارع "ستباح الخطه التي أحططوها الى وب
عليه أرسل الى الباب العالي عريضة داخل طرف موضح حتى يكون مضمون العريضة
معلوماً لكم واني أرفق بالعريضة ترجمه باللغة لفرنسية واني أؤمل أن تقدر الدول المتحالفة
تروى على نوايتها. واد أسألك أن تحوى دائماً مودتك فى أعبر نفسى سعيداً
بوساطة مسالك الودى أصعب عطف لدول المتحالفة. (١)

وفى اليوم نفسه أرسل محمد على باشا خطاباً الى الصدر الأعظم قال فيه

د يا صاحب السمو

د ألقى الكومودور باير قائد القوات البريطانية أمام الاسكندرية بحضاب ترجمه
٢٢ نوفمبر الماضي بأن الدول المتحالفة كانت طلت من الباب العالي أن تمنحى حكومة مصر
طريق الدوارث شرط أن أرد الأسطول العثمانى. وأن آمر جيوشى بالجللاء عن سوريا
و بعد تبادل المراسلات فى هذا الشأن مع الكومودور فلت هذه الشروط ومع
الاتفاق عليها وأوصى على أمل من جانبى. أن أحور عطف ورضاء السلطان. وماء بين
هذا كست قد كست لاسى اراهم باشا بأن تراجع حالاً نحو مصر مع جده ، ومع
المواطنين المدنيين والمهمات الموحدة بدمشق حتى أن رسولا خاصاً أعد الى سوريا على
ياخرة انجليزية هيأها لنا الكومودور

د وقد أحرى الان سعاده الاميرال سير روبرت ستورفورد القائد العام للأسطول
الانجليزى بحضاب تاريخه ٩ ديسمبر مرسل من أمام قبرص أنه تلقى محرراً رسمياً من
لورد بالمريستون يتضمن تعليمات تقضى بأن يدعو الى أن أظهر للباب العالي حصوى
الأسطول العثمانى والجللاء عن سوريا وأطه وكانديه وبلاد العرب والحرمين الشريفين
ولما كست دائماً على استعداد للنصحة بالنفس والعيس لكسب عطف الباب
السلطانية شاكرآ استعدادى عطف السلطان عن طريق الدول العظمى المتحالفة فقد احدثت
الندامير اللازمة لتسليم الأسطول العثمانى للشخص الذى يختاره السلطان بالطريقة التى يراها

(١) د مصر وودرونا - الارمه شريفه من سنة ١٨٣٩ الى سنة ١٨٤١ تأيد

• وان الحيوش التي تحمل الآن كاديه و بلاد العرب والحرمين الشريفين على استعداد
بجلاء فوراً بمجرد ما ورد الى رد مولاي السلطان أما سوريا وولاية اطنه فقد علمت
من خطاب ورد لي من ابراهيم باشا رآ ومؤرخ أواخر رمضان أنه اضطر الى معادته
مشق يوم ٣ أو ٤ شوال مع جمع الجيش للموده الى مصر وعلى هذا يكون سوريا
أحييت كلية ويكون أمر طاعتي قد سم

• هذا وعد ما نصل هذه الوقائع الى مسامع سموك أؤمل أنه يرضى على سيدي
مولاي السلطان تشعرون لديه ليشمل بمطعمه الشاهدي أقدم خدمه وأكثريهم
لاه وإخلاصاً • (١)



(١) • مصر اوروبا — لارمه الشرجية من سنة ١٨٣٩ الى سنة ١٨٤١ • تأليف
ادوار داريو الخريه الخ من صحيفة ١١٩

مهمة مظلوم بك في مصر

وفي أوائل يناير سنة ١٨٤١ رد الصدر الأعظم على خطاب محمد علي باشا بخطاب أرسله اليه عن يد مظلوم بك مندوبه قال له فيه :

• أحدث علماً بمصون خطاكم الرفيق المدي أرسلتموه إلى نارح ١٧ شوال وقد وضعت تحت أظفار الحضرة السلطانية .

• ويظهر من خطاب سموكم أسكم بيمين حقه اظهار حصوكم للحضرة الشاهانية ورهاناً على يسكم هذه فرسم رد الأسطول الشاهي فوراً وارجاع بعض الجهات الواقعة خارج مصر .

• ولما كانت الية التي أصهرتموها مع حسن استعدادكم بنشر اختياركم أوفى الطرق وأجمعها للوصول الى هذه الغاية من صاحب العظمة السلطانية قد قدرها حق قدرها .
• وأن الساب العالي تحذوه في جمع الأمور وفي جميع الوسائل روح العدالة لأن من مبادئه أن لا يجحد أبداً عن جادة الاتزان .
• ولهذا فإن الحضرة السلطانية على استعداد لقبول حصوكم فولا حسا والعمر عن سموكم عموماً كاملاً .

• ومجرد ما يعاد الأسطول الشاهي . وفاء لعهديكم ، ماء الاسكندرية مع كل صاطه ومع كل محاربه—ما عدا بعض الناس مدعوفين—ومع كل أسلحته وكل مهماته ، وسيم المرافع المعروفة بدون إهمال الى مدون اسات العالي . لم يتم كل هذا بمعنى أنه عندما يرد الى هذا خبرها الأكيد . تفصل حيث الحضرة الشاهانية باعادة سموكم في الحكومة المصرية . ووجهه نظر الحضرة السلطانية هذه تنفق مع آراء الدول العظمى انسية تمام الاتفاق وقد أحيط بمثل الدول المتحالفة علماً بها رسمياً .

• وقد كلف مظلوم بك أحد كبار موظفي الساب العالي وعصو بحس العدية ومستشار البحرية سابقاً بتنفيذ التعليمات اللازمة . وكلف ياور باشا فريق البحرية الشاهانية باستلام الأسطول الشاهاني واحضاره الى هنا .

• ويترك لقطنتكم اجراء اللازم • (١)

وقد رود الصدر الأعظم مندوبه مظلوم بك بالتعاضات التالية تنويراً
لمهمته :

• ليس في الجواب الذي حررته وأرسلته مع سعادتك الى محمد علي باشا شيء بين أو
معين خاصاً بوراثنة حكومة مصر . فقد قل فيه نصيبه عامة أن محمد علي سيعاد في الحكومة
المصرية . وعلى هذا من المحصل بل من المتوقع أن سموره سيأوره بعض الشكوك في هذا
النشأ . ولذلك فقد رؤى من الضروري ترويضكم بالإصاحات التالية

• لما كان الخطاب الذي أرسله الى محمد علي باشا وفيه عرض حصونه للحصرة
السلطانية بدأ بالإشارة الى الاتفاق الذي أبرم بينه وبين الكومودور نابير ولم يفته الباب
العالى مصرأ انه لعوا كالم لم يكن فقد رؤى أن الكلام على الوراثه في حطائي يكون بمثابة
مواقفه على هذا الاتفاق وهذا هو سبب افعال الكلام عليها

• غير أن اخصره السلطنة الى بعض نياتها وولائها على رعاياها لمخلصين حقيقه
تخلع صدرها بنت طلبة نحو محمد علي سوى مع عواطف الداهل التي تطوى عليها ورايا
الدول العظمى المتحاذية ولما بنيت بوقائع مادية — كما ذكر في حواشي — الخصوع الذي
أداه محمد علي رد الأسطول الشاهي حالا وتسليم البلاد المعروفة والواقعه خارج
مصر بلا امهال الى مندوب اناب العالي حيثما سمع من ذلك الشاهد باعاده في حكومة
مصر مع اقرار حق الورثه

• ويجارى الآن وضع الشروط اللازمه التي اعتبرها معاهدده المتحالف أساساً ،
مع مسائل أخرى سعلق بهذه الشروط ولما كان كل هذا سيتم في الوقت الذي تسد فيه
الوراثه الى محمد علي فاني أمتنع الآن عن الخوض في التفاصيل ، الا انه من المهم أن
يعرف سموره هذا بكلمات موجزة وان يحظر معذماً بأنه في حالة عدم تعيين شرط واحد
من الشروط المقرره فان حق الوراثه يطل

(١) • مصر وثوروب — لأمره سرعه من سنة ١٨٣٩ و سنة ١٨٤١ • أي

دور دري حرة ربح صحفه ١٨٣

« وعلكم أن تصادقوا صراحة بالبيعة عن الخصرة الشاهسة الى محمد علي على حق
الوراثة بالشروط المذكورة أعلاه في حالة ما اذا أنفت خضوعه بالفعل كما توصلح بعاليه .
ولأزالة كل أسباب الشك الى يمكن أن تساوره في هذا ، ولطمئنه اطمئناً كاملاً لكم ان
لوم الخان أن يظنوه على هذا المحرر الرسمي
دها هي أوامر السلطان التي يجب أن تعملوا طامعاً لها ومن أجل هذا حررت لكم
هذه الرسالة .» (١)

وفي ظهر يوم ١٠ يناير سنة ١٨٤١ وصلت الباحرة التي كانت تحمل
مظلوم بك مدير الترسة العثمانية . وكان معه الفريق باور باشا (وهو ميرال
انجليزى اسمه واكر عهد اليه الباب العالي بالتقيدة العامة للأسطول العثماني)
واحمد أغا أمير الحج كانت رحلة الأول تقديم خطاب السلطان الى محمد علي
واستلام المهمات ورحلة الثاني استلام الأسطول ورحلة الثالث الوصول الى
جدة في بلاد العرب لاستلام المهمات .

وفي يوم ١١ يناير بمحرت الباحرة لمصرية « بولاق » وعندها حمده بك
مندوب محمد علي وصابط انجليزى لا بلاغ ابراهيم باشا مراجلاء عن سوريا
ورفع باور باشا علمه على الباحرة التركية « لمحمدية » وحيث السفن العثمانية
الأخرى الراسية في الاسكندرية .

وفي يوم ١٧ يناير وصلت الى الاسكندرية من الاستانة السفينة
العثمانية « طاهر بحرى » وعليها بعض ضباط البحرية العثمانية لاستلام أسطولهم
وأبحر الأسطول العثماني مع صباطه قافلاً الى الأستانة ما عدا احمد
باشا القمودان السابق وشريف غا وعثمان بك من كبار ضباطه وقد بقوا

(١) مصر ودرود - لارمه سريه من سنة ١٨٣٩ الى سنة ١٨٤١ تأليف دور
درو الجزء الرابع صحيفة ١٨٤

من مصر بانقرب من محمد على الذى طلب بقاءهم ما دام الباب العالي اتهمهم
بعدة الخيانات العظمى لأنهم سموا لأسطول العثماني اليه . وقد رتب محمد
على لقبودن باشا مرتباً ضخم قدره ٥٠٠.٠٠٠ ر. فربك سنوياً كما قطعته
في فدان من الأراضي الزراعية .

وفي يوم ٢١ يناير سنة ١٨٤١ حطى مظبوط بك بمقالة محمد على وقد
كذلكه من فرمان التثبيت في ولاية مصر وتقرير حق حديقته في الوراثة
مضاه السلطان عبد الحميد فعلاً وأنه على وشك أن يرسله اليه . ثم سافر
مظبوط بك الى الاستانة .

وشربخ ٣٠ يناير سنة ١٨٤١ أرسلت الدول مذكرة إلى شكينج
بمدى سفير الدولة العثمانية في لندن عهد نصها .

إن الموقعين أدناه الموضعين من قبل دول العما وبروسيا وروسيا
هموا بمريد الاعتناء ما قد حرره رشيد باشا عن الاستانة بتاريخ ٨ ديسمبر سنة ١٨٤٠
في شكيب أمدى سفير الدولة العثمانية في لندن ليلعبه إلى سعادة اسورد بالمرسون
، إعلانه بعد ذلك إلى وكلاء الدول الموقعة على اتفاق ١٥ يولي . وهمصون الحريات
اندورة أن جلالة السلطان متردد في إعطاء محمد على حكومة مصر بطريق الوارث .
وبعد أن فحص الموقومون أدبه هذه المسألة بمريد الاعضاء مرر بالاتحاد بينهم أن يكلف
شكينج أمدى مبالغ ملاحظاتهم الآمنة إلى الباب العالي إتهم يرون واجباً عليهم اسبه
في مادي الأمر إلى أنه في تاريخ محريرات رشيد باشا الاعمه لذكر ما كان وكلاء الأربع
رون المذكورة باثروا بعد . بانفاقهم مع الباب العالي - المعنى الذى تقر في لندن ١٥
أكتوبر وبظهر من التقارير الأخيرة الواردة من الاستانة تاريخ ٢٧ ديسمبر أنه في
ذلك العهد لم يكن وكلاء الدول المذكورون مصممين على إعطاء الوزير العثماني
الصانع ابى كانوا مكلفين باعطائه إياها . أما مقصد الدول المحالفة فم تعبير في
هذه الاثناء . والدليل على ذلك هو بعدها عن بعض معداً كبيراً وأن القواعد التي

الخط الشريف الهمايوني

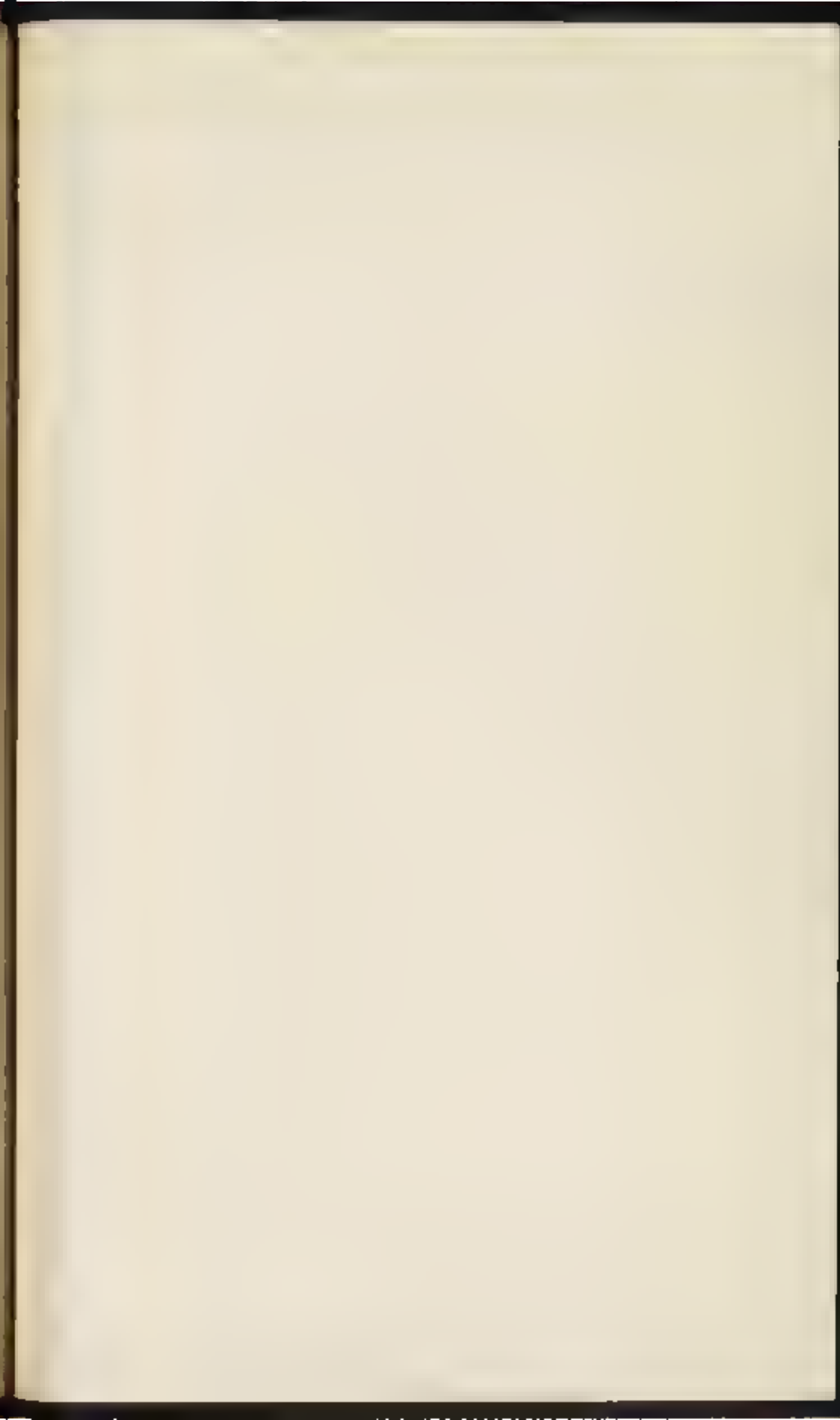
ومحة سعيد مهيب اهدي في مصر

استجاب السلطان عبد الحميد إلى طلمات الدول على كراهة منه
و أصدر بتاريخ ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ (الموافق ٢١ ذى القعدة سنة
١٢٥٦) « الخط الشريف الهمايوني » الذي ثبت محمد علي باشا على عرش
مصر وافر حقوق الوراثه لنفسه وقد أرسله السلطان إلى محمد علي باشا
على يد رسول خاص هو سعيد مهيب فندى وربر العديده العثمانية وروده
تعليمات خاصة بمهمته جاء فيها صدد الكلام على مسألة لوراثه ما يأتي :
« شوجه سعيد مهيب اهدي الى لامكدره رأساً على طهر الباخرة الشاهانية التي
وصعت تحت تصرفه وعنه أن يسلم الى صاحب السعادة محمد علي باشا الفرمان الخاص
بالوراثه على مصر والفرمان الخاص بالسلالة عن مديريات السودان وفيه مصر وأمر
أخرى كما يسلم اليه الخطابات الصادر من صاحب السمو الصدر الأعظم ، عليه أن
يعلمه بحاراب مسألة أن المصارعات والامش كل الى كتاب موجودة من مده رمسية قد
رالت تماماً وأنه لا يوجد من الآن فصاعداً أي وجه من وجوه اشعاق والعور . وأنه
يجب عليه أن يعمل بالاتحاد مع الباب العالي على ما فيه خير الدين والحكومة والامة .
ومن الطبعي انه من الضروري أن تلى الفرمانات المذكورة نصحه رسمية في ديوان الوالي
وأن تنشر على الناس كافة . فاداً نقد محمد علي كل ذلك من تلقاء نفسه كان له ولا وجب
على سعيد مهيب اهدي أن يصححه وأن يبين له عواقب بخفة هذه الاوامر

« وقد سلمت الى مهيب اهدي امارات الورراء المعتم بها على صاحب السعادة محمد
علي باشا وهي البشاش والطر بوش المريع بالاحجار الكريمة ويجب عليه أن تعجى
بالبشاش ويلبس الطر بوش في يوم تلاوة الفرمان . وفي حالة عدم اظهار البشاش استعداد
لذلك فعلى مهيب اهدي أن يصححه بوجوب تعيد ذلك .



السلطان عبد المجيد



• وفي الصرحان الخاص بالورثة قد ذكر وقرر بأنه من الآن فصاعداً يجب على ولاية مصر أن يتوجهوا بأنفسهم إلى دار السعادة لتسلم برائة التولية . إلا أنه بالنسبة إلى هدم محمد علي باشا في السر قد تفصلت الدات الشاهانية مدعوة بمعامل الإنسانية والرحمة . وعنه من وعده هذا السر . وعد إعلان ذلك إلى محمد علي باشا يجب أن يضاف إليه عبارات لانتفاضة حلاله لسلطان سره أن يرسل محمد علي باشا أحد أولاده إلى الاستانة لرفع فروض الشكر على ما تفعل به السلطان عليه .

• وعلى محمد علي باشا أن يقل وأن يعد حالاً وبدون أي اعراض جميع شروط لعرمان الخاص بالورثة مع جميع الشروط الأخرى الواردة في العرمان استعدي انشاهي . على أنه إذا أظهر باشا تردداً في تعيد هذه الشروط فيجب على سعيد مهيب هدى أن يوضح له عبارات جرمه أن أوامر السلطان هي أوامر نهائية لا تقل بغيراً أو تعدلاً . ومن الدول المتحالفة جعلت فوقها معلناً على تعيد كل ذلك .

• وإذا لم يصحح النشأ وأصر على رأيه فحينئذ مهيب هدى الطريق السوي بتدعيمه أن من مضاعفته هو هذه التراجع بدون أن يتعداً من جديد إلى لوب ثل الحرية وأنه في حالة الاضطراب إلى الحرب يكون هو وحده المسؤول عن الدماء التي تريق . ومن عدم قوله أحد الشروط المقررة يؤثر في حق لورثته الذين تفصل به عليه السلطان

• وبعد وصول مهيب هدى إلى الاسكندرية يجب عليه أن يعرف في المدة الأولى أو في المدة الثانية الحطة التي اعترف محمد علي باشا أن سيجها .

• وإذا مضت خمسة أيام أو ستة وانتهت مهمة سعيد هدى على حبر فيجب عليه أن يعود حالاً إلى دار السعادة

• أما إذا صبر له بالعكس أن المدة قد تحتاج إلى مناقشات طويلة ورأى نفسه مضطراً إلى التماس في الاسكندرية خمسة عشر أو عشرين يوماً في هذه الحالة بما أنه يجب أن يعرف بها الحطة التي يسير عليها محمد علي باشا والأقوال التي سدها فيجب على مهيب هدى أن يعد الباحر السلطنة اليامع بقرار شامل بالمعلومات التي يكون قد استعدها من أحاديثه مع محمد علي باشا . وأخيراً أنه لم يعأ محمد علي باشا بمفاوضات مدون أداب اعلى ورفض الشروط المعروضة عليه رفضاً تاماً في هذه الحالة بما أنه يجب بمفاوضة الدول المتحالفة من جديد فيجب على مهيب هدى أن يعرض على باشا وجوب استصدار كتابة منه رفضه قبول الشروط المذكورة

« وساء على ذلك عليه أن يصدر منه كتابة توضح جميع ما يريد أن يقوله وأن يعرض هذه الكتابة على الباب العالي وينظر ارد » (١)

وفي الساعة الثامنة من صباح يوم السبت ٢٠ فبراير سنة ١٨٤١ وصل إلى الاسكندرية سعيد مهيب افندى وزير العدلية العثمانية ومندوب ابياب العالي على ظهر الباخرة التركية « بيكى شوكت » بعد أن استغرق سفره بحراً سبعة أيام حاملاً « الخط الشريف الهياونى » . وقد قوبل بمصاهر احمادة البالعة . ورمى كبار صباط محمد على ملابسهم الرسمية ووهوا في انتظار نزوله . واصطف آلاى من اخنود شاهرى السامح واصلقت المدفع من الطوابى ومن السفن ورفقت الاعلام عليها وعلى دور المصليات واطلقت السفن البريطانية والفرنسية رسية في المياه احدى وعشرين طيلة من مدافعها وعم لارتياح البلاد .

واوفد محمد على باشا ركي افندى الى المياه ليستقبله في استقبال مهيب افندى والترحيب بمقدمه .

وما كاد مندوب السطان بهم بانزول الى الرحتى تقدم اليه أحد اقباع الوالى وسأله إن كان الفرمان الشاهانى سيتلى في نقر الاسكندرية أو في مدينة القاهرة . فقل مهيب افندى « سيتلى أولاً في الاسكندرية ثم في القاهرة وأخيراً يحاط الشعب عملاً بما جاء فيه . »

وعلى أثر هذه المحادثة طلب ركي افندى من مهيب افندى أن يتمهل ساعة أو ساعتين قبل معادرتة اباخرة حتى يستعد لجند لاستقباله ونهياً فرقة الموسيقى واستاذن هو بالانصراف .

(١) « مصر وأوروبا — الاربعاء » اخبرني من سنة ١٨٣٩ الى ١٨٤١ « تأليف ادور دوبرو الجزء الرابع صفحة ٢٧

وحوالى الساعة الحادية عشرة عاد زكى افندى الى الباحة فى فلوكة
لى وقال ان احراءات الاستقبال على انتمباون الوالى فى انتظار مندوب
البحار ، فسأل مهيب افندى ان كان العرمان سبيلى فقال زكى افندى
ألا بد من أن يطلع عليه الوالى أولاً .

وعلى ذلك نزلو جميعاً من البخرة واستمعوا فلوكة لولى بن آلاى
البحارة لمصريين على رأسهم فرقة الموسيقى . وكان يصحب مهيب
وى مساعده شفيق افندى .

واوعد محمد على أحد كبار رجال القصر لاستقبال مهيب فندى عند
قصر الولاية الرحاى وانتظروا الوالى وصافى ديوانه الكبير .

ولم يزل مهيب فندى بين يدى محمد على نادى التحية ثم نجادى
راف الحديث لدى دار أولاً حول مسائل عامة ثم طاب محمد على
من المرسل اليه من السلطان فسمعه اليه . مهيب افندى بكل احترام .
ومسب محمد على من مهيب افندى أن يقرأ عليه كتاب الصدر الاعظم
اليه وها نصه :

ان الحصرة السلطانية العجيبة راضية عن اعنائكم فى تقديم واحد الخصوع
وتمسك عرائض الطاعة لسيدها الملوكة فتسكم على ولاية مصر بطريق التوارث
أصدرت خط شربها حاويا بعض شروط معلقه بهذا الشأن مرفقا به وسام وزيرى
ظربوش مرصع بالحجارة الكريمة وكل ذلك يسله اليكم سعاده وكيل العدله اسد
مهيب افندى من قبل جلالة السلطان المعظم . على ان حكمكم وحسن تدبيركم لايسمحان
كم ابداً بأن تتعدوا حدود الخصوع والامانة اللذين هما سوع السعادة فى الدارين
أد السلب العالى فله كم ثمة تامة ولم يكن اشتراط تلك اشروط بسب سوء مقاصد نحو
سعادتكم ولكن الاحسان العظيم الذى محتتم اياه ثوابكم مصر بطريق التوارث كان

لأنه من اقتراح بعض شروط يتقيد بها وليس المقصود من اقتراحها سوى منه
المبارعات التي ربما تحدث في مستقبل الأيام وصحبا سعادته أهلى مصر . فلم يبق بعد
ذلك ما يمكن أن يكون سببا لشكوك الباب العالي وخلق سعادته لا فيما يخصكم ولا
فيما يخص سركم . لأن أوجه خلاف التي دامت وما طويلا زالت اليوم تمامها واحده
الله ولا رب عدى بأن ما فطرتم عليه من الحكمة يجعلكم تقدرين احسانات الخضر
المعظمة السلطانية بحكم حق قدرها فدلون قصارى جهدكم في سنن الاعتراف بهذا
الحمل بحث لا يكون حجابا . يشبه الله الا حسبا واحدا وبعدد كلما في ظل طير
الخضرة السلطانية لخدمة الدين والسلطة السنية والوطن والامة . وإلى أمي . الله
بذلك أنا وجمع ووراء الباب العالي تهنة صدره .

١٣ فبراير سنة ١٨٤١ (٢٩ دى انقعدة سنة ١٢٥٦)

ثم عاد محمد علي الى مهيوب افندي « الخط الشريف ليهيوي »
وطلب منه أن يتلوه عليه فتلاه مهيوب افندي وهه بهه :

« الى وبرى »

« وأنا سرور ما عرضتموه من الامرين على حصوكم وتأكدت امنكم وصحة
عودكم لذاتنا الشهابية والمصحة بابا العالي . فطول حصاركم وما لكم من الدراية
بأحوال البلاد المسئلة ادارتها لكم من مدة مديدة لا تركان لنا ربا بكم قادرون بما سدوه
من امير والحكمة في ادارة شؤون ولايتكم على الحصول من لدا الشهابى على جهوة
جديدة في تعطفنا الموكية ونقتاكم فتعدرون في الوقت نفسه احسانات اليكم قدره
ويجتهدون بك هذه المربا انى امرتم بها في اولادكم وبماسة ذلك صممنا على تسعكم
في الحكومة المصرية المية حدودها في الخريطة المرسلة اليكم من لدا صدره الاعطه
ومحسناكم فضلا على ذلك ولاية مصر بطريق التوارث بالشروط الاتى يابها متى خلا
مصب الولاية المصرية تعهد الولاية الى من تقتضه سدتنا الملوكية من اولادكم الذكور
وتجوز هذه الطريقة حسبها حتى اولادكم وهلم جرا . واد انقرص دريتكم الذكور
لا تكثر لاولاد بساء عائلتم الذكور حتى أيا كان في الولاية وارثا ومن وقع عليه من
اولادكم الاحصار لولاية مصر بالارث بعدكم بحج عليه الحضور الى الاستانة لعلده

لولاية المذكورة . على ان حق التورث الممنوح لوالى مصر لا يمنحه رثته ولا لاهلها أعلى من رتبة سائر الورراء ونقبهم ولا حما في اسقدم عليه بل تعامل بذات معاملة زملائه . جميع أحكام خطايا الشرف الملبوسى الصادر عن كاهنة وكافة القوايين الادارية لحارى اعمل بها أو تلك التى مسجرت العمل بموجبها فى ذلكا لغتانه وجميع العهود معقودة أو لتي منعقد فى مستقبل الأيام بين راس العلى والدول المتحدة تنفع الاجراء على مقتضاها جميعها فى ولاية مصر أيضا . وكذا هو معروض على المصريين من الأموال الصرائف بحرى تحصله اسما الملوكن وبكى لا يكره أهلى مصر وهم من بعض عايل راس العلى معرضين لمصار و الأموال والصرائف غير القابضية يجب أن ينظم تلك الأموال والصرائف بما يوافق حالة تردها فى سائر احوالها لغتانه . و ربح الايرادات تجر من الرسوم الخمركية ومن اى الصرائف التى تحصل فى الديار المصرية يتحصل منه ولا يخصم منه شئ . ويؤدى الى حربه راس العلى العامرة والثلاثة أرباع راسه من يولايتكم لتقوم بمصارف الحاصل والادارة المدنية والجهادية وبنفقات الوالى . ثمان العلال المخرمة مصر بمدعها سويا الى البلاد المقدسة مكة والمدينة . ونفى هذا المخراج مستمرا دفعه من الحكومة المصرية بطريقة تأريه المشروحة مدة خمس سنوات تبدأ من عام ١٢٥٧ أى من يوم ١٣ فبراير سنة ١٨٤٩ ومن الممكن تتيب حالة أخرى تشابه فى مستقبل الأيام لتكون أكثر مواتمة لحاله مصر المسعفة . يوقع اطروف التى ربما يجد عيب . وهذا كان من واحات راس العلى بوقوف على مصادر الايرادات السوية وانطرق المسعفة فى تحصيل العشور ودفق الصرائف وكان لوقوف على هذه الاحوال يسلم تعين لحاله مرقه وملاحظة فى تلك الولاية فسطر فى ذلك فيما بعد ويجرى ما يوافق ارادنا استنصاه . ولما كان من اللازم أن يعين راس العلى ترتيب تلك العقود بما فى ذلك من الامانة بحيث لا يعود يحدث فيها خلاف لامن جهة اعيان ولا من جهة القصة اقتضت ارادق السيرة أن تكون العقود نهائية وانصية لحذر الحكومة مصر صرعا باسمها الشاهان معادلة للقود المصرورة فى صر بحسنا العامرة الامانة سواء كان من قبل عايلها أو من قبل هيئتها وطررها . وبكى أن يكون مصر فى أوقات السلم ثمانية عشر الف من احد الحفظة فى داخلية مصر ولا يجوز أن تعدى ولايتكم هذا العدد . ولكن حيث ان قوات مصر العسكرية معدة لخدمة اناب

العالى أسوة بقوات المملكة العثمانية النافذة فيسوع أن يراد هذا العدد في زمن الحرب
نما يرى موافقا في ذلك الحين على أنه يجب انقاعده الجديدة المسعة في كافة بلدانكم
نشان الخدمة العسكرية وهي بعد أن نخدم الجند مدة خمس سنوات يستدبون أسوانهم من
العساكر الجديدة هذه القاعدة يجب اتباعها أيضا في مصر بحيث يتجنب من العساكر
الموجودة في الخدمة حالا عشرون ألف رجل لدأوا الخدمة ويحفظ منها
ثلاثة عشر ألف رجل في مصر وترسل الأمان إلى هذا لأداء هذه خدمتهم وحدث أن
خمس عشر ألف رجل وأحب استعادهم سويافؤ حد سونا من مصر أربعة آلاف
رجل حسب القاعدة المقررة في نظم العسكرية حين سحب القرعة بشرط أن نستعين
في ذلك بمراجل الإنسانية وسراجه وامرعه للامعة فسي في مصر ثلاثة آلاف وستائة
جندي من الجنود الجديدة والاربعمائة رجل إلى هذا. ومن أتم مدة خدمته من الجنود
المرسلة إلى هذا الطريف ومن الجنود البقية في مصر يرجمون إلى مساكنهم ولا يسوع
طلبهم للخدمة مرة ثانية. ولكن مداح مصر ربما يسلم نقشة خلاف لأفئة المستعملة
ملابس البكر هذا فلا بأس من ذلك فقد يجب أن لا تعجب في ملابس والعلام
التميزية ولبات الجنود المصرية عن مثلها من ملابس ولبات في جنود العثمانية وكذا
ملابس الصعد وعلامتهم امبارهم وملابس افلاحين وعساكر البحرية المصرية ورايات
سبها يجب أن تكون بمثابة الملابس ورايات وعلامتهم رجال وسفسا. وللحكومة المصرية أن
تعين صفاطاً ربه وبحرية حتى ربه الملازم أما ما كان أعلى من هذه الرتبة فالتعين فيها
راجع لارادنا القاهية. ولا يسوع لوالى مصر أن ينشئ من الآن فصاعداً سفاً حرية إلا
بأمر الخوضى وحيث أن الامبار المعطى بورائه ولاية مصر خاضع للشروط الموصحة
أعلاء فعدم سبها أحد هذه الشروط موجب لاطال هذا الامتياز والفائز في الحال، وبناء
على ذلك هذا أصدرنا حظ هذا الشرف لموكنى حكى بعددوا أنتم وأولادكم
قد احسان الشهاى فتمتوا كل الاعضاء تبعد الشروط المقررة فيه ونحسون أهلى
مصر من كل فعل اكراهى وتكفون رفاقتهم وسعادتهم مع الجند من محالعه أوامرا
الملوكية وأخبارات العالى عن كل المسائل المهمة المتعلقة بالبلاد المعهودة ولايتها لكم.

ثم تلا عليه فرمنا آخر ترجمه أيضا ۱۳ فبراير ۱۸۴۱ خاصا
بالولاية على نوبيا وملحقاتها هذا نصه :

• الى وزيرى محمد على باشا والى مصر المعهودة اليه محمداً ولاية مقاطعة بوسا
والدارفور وكوردوفان وسنار .

و ان سدتنا الملوكة كما يوضح في فرمانا السلطاني السابق قد شددكم على ولاية مصر
 بطريق الوراث بشرط معلومة وحدود معينة وقد فلدكم فضلا عن ولايه مصر ولاية
 مقاطعات النوبيا والدارفور وكوردوفان وسدر وجميع نواحيها وملحقاتها الخارجه عن
 حدود مصر ولكن بغير حق الوراث فبقوة الاحتمار والحكمة التي اتمتم بها همومكم
 بادارة هذه المقاطعات وترتيب شؤنها بما يوافق عدالتنا ونؤيد بالاسباب المؤيده اتي سعادة
 الاهليين وترسيخ في كل سه قائمه إلى بابنا العلي حاوية بال الارادات السوية حبيها .
 وحيث انه يحدث من وقت لآخر أن يهجم الغزور على مري المقاطعات المذكورة فأسرون
 الغنياء من ذكور واث وبعوهم في قبضة يدهم لقاء روائهم وحيث أن هذه الامور مما
 تؤدي ليس فقط لامراض أهالي تلك البلاد وحرمانها بل انها أمورا محالة للثريفة الحقة
 المقدسة وكلا هاتين الخائس يست أن قصده من أمر آخر كثير الوقوع وهو تشويه
 ائرجال لقوموا غير الحريم ما سقى مع ارادنا السببه ويحلب كل لمحبه عارى العدل
 والاناسيه امشرد من سوء حبوسا مأوس على عرش السلطة لانه فعلكم دارك هذه
 الامور مما يبعي من الاعب لمع حدوثها في المستقبل ولا يرح عن بالكم أنه فيما عدا
 بعض اشخاص توجهوا إلى مصر على أسطولنا الملوكي قد عصوت عن جميع انصاط
 والعساكر و في مأمور من الموحدين في مصر بغير انه بموجب فرمانا السلطاني سابق
 ترقه انصاط المصريين لم فوق ربه الملازم بسلم عرصها على اعتنا ملاوكة إلا أنه لا
 بأس من إرسال بيان باسم من رفيع من صباط جودكم إلى بابنا العالي كي ترسل هم
 الفرمانات المؤيده شيتهم في رسم . هذا ما عطف به إرادتنا السامه فعبيكم بالامراع في
 الاجراء على مقتضاها .

وما كاد يب افسدى يهرع من نلاوة العرمابين حتى قال محمد علي

« ان اعلان الشروط الى ناصتها فرمان لولاية على مصر من شأنه أن
يثير في بلد مثل هـد حواطر لاهالى ويحتل العظم . »
فقال مهيب افندى « ليس فى الفرم من ما ينهض سبباً لاثاره
السكان بل بعكس انه لامتير عظيم منحه الناصان يحب أن يعجز به
شعب مصر . »

ثم بتل مهيب افندى عنه ذلاقة سانه ومنطق عقده - تارة بالصبح
وترة بالهدد لافيع محمد على تلاوة فرمان على الشعب فى احتفال عظيم
فقال محمد على « شـه بخط مولانا السلطان ويديم نعمه علينا . انى
من اتبع السلطان ونى مهـبـا أوتت من قوة فلا يمكنى أن أظهر ما أنا
مدين له به من الشكر على ما حصى به من فضل ون واحي أن أهد
أوامره فوراً . ولكن لما كان اعلان هذا فرمان للشعب من شأنه أن يثير
بعض لمشاكل وخاصة فى مثل هذه الظروف فانا سنحدث بشأنه فى
فرصة أخرى ونظر فيما يجب عمله لصدده . »

فقال مهيب افندى « ان شروط هـد فرمان وضعت بالاشتراك مع
الدول المتحالفة وهى مطابقة لأرادة السلطان وان حق التوارث مرهون
بتنفيذ هذه الشروط . »

وهما تدخل سبى بك سكرتير محمد على الخاص فى حديث لوصع
حد للمقاتلة فقال « ان وعشاء السهر قد انعب مهيب افندى فهل نسوكم
أن تأذنوا له فى الانصراف حتى يسريح . »

فأذن له الوالى فى ذلك وتمت المقاتلة وانصرف سعيد مهيب افندى
معادراً قصر الولاية إلى منزل سبى بك لدى أعد لروله فيه

وفي يوم الاثنين ٢٢ فبراير سنة ١٨٤١ تمت المغالبة للثنية بين محمد
بي وسعيد مهيب افندي .

وقد استقبل محمد علي مندوب السلطان بقوله « كيف انت يا ابني ؟
ملك بخير ؟ هل استرحت ؟ »

فرد عليه مهيب افندي « اني بخير والحمد لله لان المشاكل وخلافات
س طالت بعض لوقت انتهت الآن رعاية مولاي السلطان ولم يعد
ذاك من اليوم فصاعداً نزاع ولا خلاف والسكنى تأثرت جداً بما أثمرته
فيه سموكم في حديثنا لسان من أن بعض شروط الفرمان لا تصادف
و فقتكم وأن اعلان الفرمان للشاهاني للشعب غير متيسر . »

فقال محمد علي « يا ابني ان اعلان الفرمان به لحة مثـ كل . » ثم
بدى ملاحظاته على بعض شروط الفرمان مثل تحديد عدد جيش وواقع
على شروط اخرى .

ولما أثار مهيب افندي موضوع ارسال أحد اولاد محمد علي الى
الاستانة قال محمد علي « هذا كلام طيب ولكن من من اولادي أرسل ؟
هل أرسل حفيدتي عباس باشا ؟ »

فقال مهيب افندي « يستحسن أن ترسلوا سموكم أحد اساتكم ليقدم
احتراماته الى السلطان ويتعرف على وزراء الباب العالي وهذا لا شك شيء
سر مولاي السلطان . »

فقال محمد علي « إن كان الامر كذلك فإرسال بي سعيد لأنه
شاب متفهم يتكلم الفارسية والعربية والفرنسية والانجليزية وهو بحار
مدرّب . سابقته إن شاء الله الى الاستانة في الربيع القادم مصحبة سامي بك . »

ثم زاد محمد علي فقال : ان الفرمان ينص على أنه اذا شاء الله وحسنت
حكومة مصر يختار الباب العالي أحد أعضاء اسرتي ويستدعيه الى
لاستانة ليعينه والياً على ولاية مصر . ولكنه من الواضح ان نصاً كذا
ينص من شأنه أن يولد منافشات وربما سبب حرباً بين أعضاء اسرتي
وابني لا أريد طاماً كنت على قيد الحياة أب أعرض اسرتي الى من
هذه لمشاكل لانه اذ عين الأصغر واياً في حال حياة الاكبر فان هذا من
شأنه أن يولد بينهما نوزاً يتطور مع مرور الايام الى انقسام وفوضى .

فقال مهيب افدى « ان لله وهب كل شيء درجة من الثمر
والحكمة مختلفة عن الاخرى . وسيوجد بين أعضاء اسرتكم من يكبر
رشد من غيره واكفاً . ونعطيت حكومة مصر الى اكفأ اولادكم
وان طهر صفات احكمة والتمييز الى احتص بها فهذا هو الامن والاطمئنان
مستفرب في اسرتكم . ان الباب العالي فكر في هذا قبل أن تفكر . وا
فيه سموكم وهذه هي أيضاً الارادة السلطانية . »

فقال محمد علي « لا . لا . نالكبير لا يمكن أن يثمر بأوامر الصغير
ستشأ الخز ذات والخصومات بين أعضاء اسرتي وينتهي بهم الامر الى
تفريقهم وهذا بين مثل صهور الشمس . وان شاء الله وحسنت حكومة
مصر كيف يمكن ان يعرف من اكفأ اولادى لتبوا الحكم ؟ »

فقال مهيب افدى « ب مولاي ان اسرتكم ليست كغيرها من الاسر
هي اسرة معروفة ومشهورة وكل عصب من أعضائها معروف للمعرفة
عند الباب العالي وعند زملائكم الورر . »

فقال محمد علي « ليس من الممكن أن يعرف من اكفأ أعضاء اسرتي

بالجمله فانه من الآن فصاعداً كلما شاء الله أن تحلوا ولاية مصر من واليها
 رى أن كبير اسرقى الذى يمتد كفا لتولى احكم يجب أن يوشحه عيان
 مصر وعلمائها واعضاء اسرقى وسكان ولا يى مريضه تقدم لى لباب العلى
 دى يجب عليه أن يقبلها ويقبله ولا يه مصر ويستدعيه الى الاستانة لذلك «
 فقال مهيب افندى « أن سموكم تريدون أن تنتقل الولاية - كشرط
 قرر من الأكبر الى الأكبر . ولكن قد يصادف هذا الرأى بعض
 مقبات مثل ما صادف مصطفى باشا اس يوسف باشا بيدى طرابلس
 انفا الذى لم يكن كفا للحكم فسادت ولايته الموصى وعين الباب العلى
 ياً آخر محله فى طرابلس ولما كنت مصر من أم الولايات العثمانية ولم
 مرف أحد ماذ يمكن أن يحصل مع مرور لى من فان الباب العلى الذى
 مكر دائماً فى كل شىء رأى من المناسب أن بشرط الشرط الى مصر عليه «
 فقال محمد على « يا اسى انت على حق ولكن اولادى رجال متقفون
 منزور ولا خوف منهم من مثل هذه الصعوبات . »

فقال مهيب فندى « حقيقة يا صاحب السمو أن اولادكم الموجودين
 لأن على جانب كبير من الاثران والحكمة انما يجوز ان تهوى حكومة
 مصر من طبقة الى طبقة بين يدى رجل غير حكيم فتسود - لا قدر
 الله - القوضى الولاية ويحل الشقاق فى اسرتكم وغير هذا من المتاعب
 لنى لا يمكن أن تنبذ الى الدهن الآن والتاريخ حافل بأمثلة كثيرة
 على هذا وقعت قديماً . وربما كن سموكم قد شاهد حوادث مثل هذه
 لها علاقة وثيقة بالباب العلى . »

فقال محمد علي ان هذه ابلاد ملك للباب العالي فلو ان حاكم مصر وقعت يدها في أيدي رجل غير كعبه لكان الباب اعلى أول من يعلم بهذا وتوجد في مصر من يخطره بذلك فيضع حداً سريعاً للقوة بتقليد الولاية أحد اتباعه الجديرين بها وهذا من حقه »

وقد حاول مهيب هندی كثير افزع محمد علي بالعدول عن رية من يفلح وعاد محمد علي فقال « ست ستطع واس على قيد الحياة انوا اسر في معرصة الاحقاد وسأرحو السلطان ان يقلد داني

فمنح مهيب هندی محمد علي ان لا يرفض نصوص الفرمان رقه باننا وان يكتبى اطال تعيين بعضه عن طريق المعوضة وقال « نحن كمنافى الاستانة على بقى من الخ من توافقوا ابدى على هذه الشروط ولكننا كتبنا مصطفى الى املاها تحت ضغط الدول الاجنبية « عملوا اسم الآلى على إحراح الدول من المسألة بتحرير خطاب مهمم حتى لا تكون المسألة مسألة « وروية فان تم وضعت مع السلطان رأساً منهم شروطاً وفقى »

واصراف سعيد مهيب هندی من سراى الولاية وعكف في داره على تحرير تقرير مهيب ^(١) بالاحاديث التي دارت بينه وبين محمد علي أرسله إلى الباب العالي تاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٨٤١ وارتقى به رد محمد علي باشا إلى الصدر الاعظم وهما ما جاء في هذا نرد خاصاً بالولاية على مصر « تشرف بورود خطاب سيمكة الذي علمت منه بأمر ما دق الى المات احتلاص

(١) وقد سجد من هذا التقرير لاحد من دارت بين محمد علي باشا وسعيد مهيب هندی راجع كتاب « مصر وورده » تأليف دورادو خريه اربع مجلدات ٣٢٠ وما سجد

و صوبى بالفعل لمن هو ظل الله في أرضه قد وقع لديه موقع القول ففصل وأعاد لي
 به مصر مع قرار حق الوراثة لديني من عسدي وان العرمان شاماني الذي
 من مصر شروص حاصه بحق الوراثة وموقع من أعلاه بالخط الشريف المهيوني
 إلى عن يد صاحب السعده سعد مهت افسى أحد كبار موظفي الباب العالي
 ير العلية وعملوا واجي كأحد رعانا السلطان المحضير أمرت بتأليف موكب
 أرسلته لملقة سعده مهت افسى وأمرت اطلاق المدافع من نطوى ومن
 كما أمرت رفع الأعلام عليها ورفعه احد لانت ملات رعيا الباب العالي
 رأ وحوراً فصرعوا الى نته سجانه وتعالى أن يحفظ الذات الشاهسة وأن
 مع عني، معه وأدبه وان ادعو انه مدمر الكون الاعظم أن يدبر سده ومولانا
 "بذل صاحب الخلافة والمطعمه والسلطه لنشر نعمه من الناس وسلا لأداته العلية
 و تكون العبد والاصوف

ومن الواضح لحي به مهما بدلت أنا وأولادي وأولادهم من الجهود الى حسن
 صاحبها للقيام باحداث الاخلاص نحو دت السلطان المظم فانا لا نملك أسراً
 انهم كما يجب ولا ما على ما نتملنا من تعطفت السامية على أن لي ثقة بأن صاحب
 نة لمؤوه كراماً ورحمه سبحانه مبارك أخلاقه على أن يذكر انه اذا كان خالق
 "موات والأرض لا تكلف نفساً لا وسعها فان السلاطين العظام انبى حلوا على
 موات ربانية لا يقرون أياديهم اليهصاء ونعمه بشرط لا يمكن تعبيدها فسلك
 أن من هذا بكل حرية الأسباب التي تدعوني الى عدم قبول بعض شروط

و اما نفسي الى مسألة لوراثة، فقد قيل بأنها تكون في أولادي الذكور وان
 رية مصر تسد الى الشخص الذي يحساره السلطان وأنا أيضاً أعتمد بأن الاوفق أن
 من وراثة العرش محصورة في أولادي الذكور الا أن الرمن والاخضارهما وحدهما
 كمالان مائتات من من الأولاد هو الأرشد واللاحق وعن هذا الأمر أرى أن
 زره الموحودة هما وكنار أرادها هم الذين يعرفون من الأليق ومن الآحق ومن
 عن بأنه اذا تقرر كشرط بأن الوراثة تنقل الى الأكبر فالأكبر من أولادي
 بأكبر فان الأسرة وأفرادها يطلون بأن يقع الاحبار على أكبرهم وجلاله السلطان

يتعصل قبول طلبهم . وعلى هذه الويرة يستب الظلم والامس . ومع ذلك من الذي
أن جلالة السلطان بما يطوى عليه قلبه من الرحمة يود أن يستب الظلم والامس
وهذا أرجو أن نوى مسألة الوراثة على الوجه الذي ذكرت آنفاً

وفي المساء دعا محمد علي باشا الكومودور نايبير إلى تناول امه
على مائدته والما علم الكومودور من محمد على بشروط الفرمان أيدي في
عدم الموافقة على بعض الشروط الثقيلة ووعدته بكتابة خطاب إلى لورد
بالمرستون ليحمل الباب العالي على تعديلها . وقال نايبير لمحمد على « بصرتي
رجالاً لا يصهي كومودورا انصحكم بأن لا تدعنوا . »

وفي اليوم التالي ذهب مسيو كوشليه قنصل فرنسا العام في
الاسكندرية إلى قصر الولاية لمقابلة محمد علي . ولما وصل إلى القصر
تصادف حروح الكومودور نايبير - وقد كان مدعوا في هذا اليوم امه
إلى تناول المشاء على مائدة الوالى . وكانت علامة التفكير العميق بادية على
وجه محمد على وكان متعصناً في سكوت أخرج موافق قنصل فرنسا
حرح الوالى من سكونه وبادر القنصل بسؤال القاء عليه قائلاً « هل
تأقبت احبباً جديدة من لاستانة ؟ »

فعرض عليه القنصل خطاباً تلقاه من سفارة فرنسا في الاستانة
مذكور فيه أن السفارات الاجنبية تنقت في يوم ١٣ فبراير مشوراً من
الباب العالي جاء فيه « أن محمد على اظهر بالمعروضه وثبات امه
المصرية انتهت بهذا وأن الحصار رفع عن مصر وفرض الخلاف ورت
الصعوبات التجارية . »

(١) د مصر واروما - لارم القريب من سنة ١٨٣٩ إلى سنة ١٨٤١ تأليف د
دريو الجزء الرابع صحيفة ٣٣٣ وما بعدها

فقال محمد علي « أنتم لا تدرون من هذا الامر شيئا . ان الياب العالي
يحبني ولايه مصر بطريق التوارث بشرط أن يحفظ لنفسه حق اختيار
من من بين أعضاء اسرتي . فما هو مصير وصيتي وفيمنها ؟ . . . ان كل
مصر قد رجعوا الآن اليها ولم يبق واحد منهم في سوريا ^(١) ون من
هم ان يقولوا ان كانوا يرضون بضياح ثمرة كل ما عملته لاجلهم . »

وكان حاضرا هذا الحديث سليم باشا قائد لواء المدفعية الذي كلف
عمية الاسكندرية . « تفت محمد علي اليه قائلا « انك لازمت فتي وانت
من المبارزة بالسيف . ولكك ستراني اعطيت فيها دروسا . »

فقال مسيو كوشليه « انه بحسب التمكن مديا مولاي قبل مشاق
الصح ثانية وانى رى ن سؤكم في مثل مع سليم باشا ولداك اترككم
سأعكم . »

ثم خرج مسيو كوشليه مع اثنين من المترجم الاول وذهب إلى
القنصلية لتحرير تقرير بهذا المعنى أرسله إلى مسيو جنزو وزير خارجية
فرنسا بتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٨٤١ .

وفي يوم ٢٧ فبراير استقبل محمد علي مسيو كوشليه مرة ثانية وحادثه
و « مر » الخط الشريف الهايوني . »

فقال محمد علي « ان اساطين املي هذه الشروط تحت ضغط الدول
على مصالح بعض المصافين . ان محمد علي واولاده ليسوا بشيء يذكر
ومن ايدسوز ان يفرق بينهم ويقصى عليهم ولكن من الصعب اسبدا لهم
بغير مصر . »

(١) وكان ابراهيم باشا قد عاد من سوريا صاحب هبة عظمى ووصل الى دمشق

ثم دار الحديث حول بعض بصوص الفرمان فنصحه ميسيو كوش «
بالتؤدة والخير فقال محمد على « هه هو الطريق الذي ساتبعه . انى كنت
إلى الصدر الأعظم خطاباً ظهرت له فيه حضوى وولائى وساوافيت
بصورة منه - وابديت فيه ايضاً ملاحظاتى ونى ساحول اتهاج ح .
الوسائل اودية . هذا رعمونى سامبض ييدى على طينجتين اصوب واحدة
على الذى يحاول القمص على واصوب الاخرى على «مى للفضاء على حيتى
انى است اهلا لتحمل الدل اندى يريدونه لى .» ثم زاد فقال « ان نابيو
رضح لاحكام القضاء والقدر ، اما أنا فلا يمكننى ذلك . »

وفى يوم ٢٨ فرار سافر محمد على إلى القاهرة للتشاور مع أعضاء
أسرته .

وفى يوم أول مارس ابجرت الباحرة « يسكى شوكت » قافلة
لاستنة حاملة تقرير سعيد مبيب امدى ورد محمد على شاشا .

وفى مساء اليوم نفسه وصل محمد على شاشا إلى القاهرة . وفى صباح
اليوم التالى نسقت المدامع احتفاء بمقدمه . وقد بعكف ضول هذا اليوم
فى قصره بشرا . وفى يوم ٣ مارس زار محمد على ابنه ابراهيم باشا فى قصره
الخاص وراس هنالك اجتماع الاسرة العلوية كما راس بضاً اجتماعاً عقده الاعيان
وكبار رجال اجيش وفى صباح يوم ٤ مارس زار محمد على القنعة واستقبل فيها
رؤساء الجيش غير المطامى ثم عاد محمد على إلى الاسكندرية فى يوم ١٥ مارس
أما سعيد مبيب فندى فقد بقى فى الاسكندرية منتظراً تعليمات
الباب العالى .

المرحلة الأخيرة من أزمة المسألة المصرية

(مارس سنة ١٨٤١ — يونيه سنة ١٨٤١)

على أثر علم مندوبي الدول المتحالفة بجمعين في لندن هيئة مؤتمر
لاعتراضات التي أبدتها محمد علي باشا على بعض نصوص فرمان ١٣ فبراير
سنة ١٨٤١ اجتمعوا يوم ٥ مارس سنة ١٨٤١ ووضعوا المذكورة الآلية :
وقد اجتمع مندوبو دول النمسا وبريطانيا العظمى وروسيا وروسيا والباب العالي
مداولة في العارر الواردة من الاستانة حتى ٤ فبراير ظهر من التليغاب اى تولدت
وظلة الدول الاربعه المحالفة ووزير الباب العالي - أولا - ان محمد علي أبدى
صنوعه لمليكة بدون أن يقرح لذلك شرطاً ونحوه ثانياً - انه رهنياً على
صنوعه وورد الأسطول المعنى وسلمه الى المندوبين ابدى عليهم الحصره السلطانه
سير الأسطول ميناء الاسكندرية ودخل الى خليج مرمره - ثالثاً - ان العاصر
مصرية حلت جميعها عن سوريا - رابعاً - ان سلطه الحصره الشاهديه الشرعيه أعيدت
سوريا وجريرة كاديه - خامساً - ان الحصره السلطانيه فلت حصوع محمد علي
منحه وأولاده العموم بمطابق - سادساً - ان الحصره السلطانيه مهدت لاراء حليقاتها
أعلنت في الوقت نفسه أن في بينها اعاده محمد علي الى مصره على ولايه مصر مع حق
ثلاث أولاده هذه الولاية من بعده وبهذا يكون الشروط التي اقترحتها بمبسات ١٥
نوفمبر ومذكورة ١٤ نوفمبر قد تمت إذ أن والى مصر أبدى حصوعه ورد الأسطول
الحق مقاطعة أطله وسوريا وجريرة كاديه وأصدر أوامره برد الجرمين الشرعيين وقد
سمح العموم بعد أن رجع الى واجباته وتمت طاعه وكذلك قد تحقق الرجاء المفقود الموضح
في مذكورة المشتركة بتقديمه الى شكيب ابدى في ٣٠ يناير والصالح التي أبدتها مثنو الدول
الأربعه فلتها الحصره السلطانيه المعجمه بما لها من الثقة في ولاه حليقاتها ها وكان
رهانه ما أبدته الدول الاربعه من الاشتراك في العمل على مساعدته الباب العالي ،
وبعد على الصالح المذكورة أظهرت الحصره السلطانيه عزمها على إصدار فرمان بوليه محمد

على ولاية مصر بطريق التوارث مؤسسة هذه الولاية على الشروط المنسقة في ملحق اتفاقية ١٩٥٠ يوليه ومن الواجب منع هذا الصنيع الى سفير الدولة العثمانية في لندن وعلا به لمعلم الدولة الارمنية بعد تصديق الحصره السلطانية عليه . وما سعى ما ذكر قرر المسدود وجوب رجوع قاصد الدول الارمنية العموميين الى الاسكندرية بعد ان رحلوا عنها بسبب الحوادث التي نشأ عنها تركهم مراكرهم لئلا الاحول الحاضرة موقفة لرجوعها اليها . وسيتفق ممثلو الدول الارمنية المذكورة في الاستشارة مع الباب العالي في هذا الشأن محددون الوقت الذي سافر فيه هؤلاء القاصد الى الاسكندرية .

ولما ابلغ شكيب افندي سفير الدولة العلية في لندن ممثلي الدول
الاربعة العرمان الصادر بتفايد محمد علي ولاية مصر اجتماع ممثلي الدول في
يوم ١٣ مارس سنة ١٨٤١ وحرروا مذكرة ساموها إلى السفير العثماني
هذا نصها:

١. شرف الموقعين : انما سلام المذكورة المؤرخة ١١ الحبرى الى شرعهم شككت
احدى فيها بايداء محمد على شعائر حصونه وقام المحصرة السلطنة العجيبة الحبر وعنده
وارجاءه بشروط معلومة الى منصب لولاية نظرى التوارث وقد اطلع السفير العثماني
هذه الدثرى لمضى الدول الاربعه المتحالفة واعلمهم بالقرص الصادر في ١٣ فبراير
سنة ١٨٤١ والمذكورة التي قدما رشيد باشا لمضى الدول الاربعه في الاسماء عشرة
بالحكام المسألة لمصرية فبعد الموقعين اذاه واجبا عنهم أن يظهر للسفير العثماني
باسم دولهم عظيم مرورهم بهذه الدثرى الى حسمت المسألة الشرقية بصورة هائلة
وحسمت في الوقت نفسه عدم مافضته الدول الموقعه على معاهدة ١٥ يوليه وتمسه من
سياسها التي استنها في المسألة المذكورة وقد لفت سبعا لدول الاربعه المذكورة سؤال
الاب العالي وقررت وحوب رجوع فاصل العموميين الى الاسكندرية وقد كلفت في
مذكرتها المؤرخة في ٥ مارس وكلاهما في الاسماء بأن ينفقوا مع الباب العالي على تحديد
الوقت الذي يرجع فيه الفاصل الى مصر . أما فيما يتعلق بتعصلات ادارة مصر الداخلية
التي ذكرت في القرمان الصادر في ١٣ فبراير فقد تلى الموقعين اذاه تحريرات من
الاسكندرية مؤرخه في ٢٤ من ذلك الشهر على أنه قد تمت معظم الاثوار المذكورة

بالفعل وافق محمد علي بدون ابداء أى احتجاج أو معطى على ان جميع المعاهدات والقوانين
متمتية واجبة الاحراء والاتباع كما هي حارية في سائر الممالك العثمانية وقد حصص لأوامر
باب العالي بشأن نظام سك النقود وطرقه وجمع اعباكر وعلوساته وانشاء السك
الحرية وعاد فوضع القوات المصرية بترية والبحرية - التي حدد له اسباب العى عددها -
بعت أوامر الحصرة السلطانية وهو عبارة أخرى قد أصبح اليوم في نظر الباب العالي
كأحد رعاياه متعلدا ولاية هي جزء من الممالك العثمانية وإذا سبها من هذه المدأ لدى
ثابت معاهدة ليس مكلفة بترتيبه لم يعد بقا إلا أن يوم السلطنة السية بما كان مملوك
بها وحدها وهو ان يحسم المسائل المتعلقة بالادارة الداخلية لها لم يعظم بعد وأب
راعى أمان محمد على التي عرضها على الاعيان انشاءهنة هذا الشأن على أن يحسم المسائل
للمختصة الادارة المدخله هو اليوم من احصا من الحصرة السلطانية وحدها دون سواها
فحسمها سبتها الموكية مع مراعاة ما قد عرصة محمد على باشا على أعينها من الأمان
ولا يتعرض الموقعون بناء للبحث بها في هذه المسائل لأن ذلك ليس من احصا من
ر. قنصرون على ذكر المادى التي أسسوها في مدكرتهم المقدمة للسير العثمانى ساريج
٣٠ يناير وهى مادى مؤسسه على اشروط مسوية في حقوق مددة ١٥ بولييه وواحد
اتحادها كدسور للايصاحات الولديه بنتى رما يرى وكلاء العجب بروما لديها للباب
اعالى والموقعون اذاه على يقين تام أن ماسدونه من الملاحظات من قصد خاص في
حب السلام بما ينقشه الحصرة السلطنة بعض العطف الذى كات وماراى سلقى به آراء
الدول حتى الآن ثم قدرت هذه الآراء الخاصة لغيره عن كل عرصة حق قدرها وأمنت
من فيص مراحمها عمل الصبح الذى سكفت حلقها به وما عديها على احواره .

وفي ١٩ بريل سنة ١٨٤١ أرسل الباب العالي إلى الدول مذكرة هذا

نصها :

« إن الحصرة السلطانية العجيبة نعت ما عظم عليها به الدول المتحالفة من الصانع
هذه الدفعة أيضا وبما سبقتها قد منحت محمد على إحسانا جديدا هو التكرم بها باعطائه
الامتيازات الالية وسكها قد اشترطت عليه الانقياد التام إلى جميع الوثائق والمعاهدات
المبرمة حالا وإلى سهرم استقلا فيما بين الباب العالي والدول المتحالفة . وعلى ذلك

أصبحت ولاية مصر تنقل بالارث لأولاد محمد علي وأولاد أولاده المذكور بحيث يتولى الأكبر فالأكبر فعليه الباب العالي منصب الولاية كلها حتى هذا المنصب من وال وقد تنازل الباب العالي عن رفع إيرادات مصر وسبعين فيا بعد قيمة المخرج الواجب على ولاية مصر دفعه وترتيب مقداره وطريقة تحصيله بما يناسب حالة إيرادات الولاية المذكورة أما فيما يخص بالرب المحلقة في العسكرية لمصرية فحرص محمد علي باشا أن يحميها من نفسه حتى ربه الآمن الا في هذا أما ما فوقها من الرب فيجب عليه أن يحرصها على الباب العالي. أما ما كان متعلقاً بالادارة لداخله وكان شاعه واحداً في مصر كما هو متبع في سائر الممالك الممتدة فطم أن محمد علي لا يريد التكلم بشأنه عما يسعى من الصراحة مع كونه قد سبق تقرير ذلك في ملحق معاهدة التمهيد ولكن في لا يدع الباب العالي من لا لا بدول المحلقة بالصبر منه بأمر من الأمور كما لو حدث أن ارتكب محمد علي في المستقبل أمراً لا يحلله ليعطاه مهمة مسندة على المعاهدة المذكورة فقد قرر ورده إلى الباب العالي والحالة هذه أمراً مهماً هو أن نصب ناري دي سه الانصاحات والتهديد الصريحة بهذا العدد. وبذلك تحرر هذا السعادتم رجااء إعطاء الايضاحات واستقارير المذكورة.

وفي ٢٩ مارس سنة ١٨٤١ استغل رشيد باشا وزير الخارجية نهائية -
التي كان يأمر باوار مستر نونسي سفير بريطانيا في لاسانة وعدد
محمد علي اللود الذي كان يحرض البسب العالي بواسطة رشيد باشا على
الوقوف في وجه مطالب والى مصر - . وتولى رقعت باشا شؤون وزارة
الخارجية وتعهده بتعديل فرم ان ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ .

ولما بقي ممثلو الدول المذكورة الباب العالي اجتمعوا في يوم ١٠ مايو سنة ١٨٤١ في لندن ووضعوا مذكرة جاء فيها صدد الكلام على مسألة توارث العرش ما يأتي .

• يتشرف الموقعون أرباب السلام المذكورة المؤرخة في ٢٧ أبريل إلى الطب فها مساعدة

شكيب أفندي مدير الدار العالي اشتدّ الدّول المتحالفة مع حكومة المحصرة السلطنة
في إزالة المصاعب الناشئة عن تأويل بعض الشروط المدرجة في مرسوم ١٣٠٠ م. من الأحرار
الصادر بقصد حسم المسائل الشرقية بها. أما الأحكام المذكورة فتعنى بثلاث مسائل
الآتية أولاً مسألة التوارث وثانياً مسألة تعيين الخراج وثالثاً مسألة دفع المرتب
العسكري. وقد عرّرت المسائل ثلاث المذكورة في معاهدة ١٥٠٠ م. بين الدار
العالي وروسيا وبريطانيا العظمى وروسيا وروسيا. وقد استعان الموقعون أدناه بالمعاهدة
لأنه الذكر في المذكورين المؤرخين في ٣٠ مار و ١٣٠٠ م. مارس تقديم المعاهدة
لدولة العثمانية. وبناء على هذه المعاهدة صفا تدار الدول المشار إليها إلى إعطاء سعادته
شكيب أفندي الايضاحات الآتية

وعن مسألة التوارث - من جلالته المحصرة والقائمة المستقيمة عرفت ما كانت قد أظهرته
من الآراء عند بداية الأزمة الممنعة بالمسائل الشرقية فبركت لمحمد علي وعائنه إدارة ولاية
مصر ما داموا مسجونين من الاحتلال وقاموا بمسألة الشروط المقترحة عليهم بأمره
وإذا تقرر هذا المبدأ لم يعد سوى تعيين طريقة من الولاية المذكورة بالتاريخ من
عصر إلى آخر من عائلة محمد علي. وقد أنشدت الدار العالي منصب الولاية بكل مسجون
جديد أقصى توليته بعد حلوله بمسب من الوالي السابق. وبناء على هذه المساعدة صدر
في ١٣٠٠ م. قرار. وفصلاً عن ذلك فقد أعنت المحصرة السلطنة لوالي من الوجهة إلى
الاستانة ليعيد مسه. وكذلك أعني الدار لعلهم يأتوا أيضاً من ذلك في حالة ما
إذا ورت الولاية عن أمه ميرزا محمد علي فليده الولاية إلى مصر وأبلغ الدار
العالي الدول المتحالفة لطريقه إلى احديتها المحصرة السلطنة بشأن إدارة ولاية مصر
المسوحة لعائلة محمد علي بالتاريخ. فمقتضى ذلك ووفقاً لعددات المراجعة في الممالك
العثمانية كان إبراهيم باشا وهو أكبر أولاد محمد علي الوارث بعد أبيه لولاية مصر.
وكذلك بمقتضى المعاهدة نفسها يجب أن يعبر كبير العائلة بعد إبراهيم باشا وارت الولاية.
هذه قاعدة عامة ترى للدول المتحالفة بها أكثر هيئة لمصلحة الدار العالي وأكثر
موافقة لسياسات المملكة العثمانية وبذلك. ولما أحتت الدول على السؤا الذي طرحه عليها
سعي الدول العثمانية من قبل حكومتها كمن المحقق نفسها أن أمر التصيب على ولاية
مصر إنما هو من اختصاص المحصرة السلطانية دون سواها وإن هذا الحق من الواجب
اتباعه كلما تقلد وال هذا المنصب. وأحيى إلى هذه السوية الصادرة من السدة المملوكية

هى التى تولد منها الحق الذى كان بموجبه لكل وال أن يدير ولاية مصر باسم الخصره
السلطانية لأن الولاية المذكورة جزء من الممالك العثمانية ... (١)

لما رأى الباب العالي من المذكرات التى وصعها بمشاور الدول المتحالفة
فى لندن أنهم يعطون على مطالب محمد على ويطعون من أنسب سلطان تعديل
فرمان ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ أصدر فرماناً آخر بهذا التعديل وألغى به
ممنلى الدول صائباً اليهم ابداء ملاحظاتهم على صيغته النهائية. وجمع ممثلى
الدول فى سراى محمد رفعت باشا وزير خارجية الباب العالي فى ٢٢ مايو
سنة ١٨٤١ ووضعوا مذكرة هـ بها .

و نحن الموقعين أسماء ممثلى الدول الأربع المتحالفة مع الباب العالي قررنا به
على طلب الباب العالي الصريح اننا بعد ما عدا مشروع فرمان النوبه الحديدة المرمع
ارساله الى ولى مصر محمد على باشا لم نجد فيه شيئاً يمكن أن يكون محل أى اعتراض
من جهه ونا عنه لم نقل أى طلب من الباب العالي اللهم لا نطلب منه ارسال
هذا فرمان الى الباشا المذكور بأسرع وقت ممكن . (٢)

وبتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٨٤١ رسل الصدر الأعظم الى محمد على باشا
خطاباً قال له فيه :

اطاعت الدات شهاه على رد سموكم مؤرخ ٦ محرم (٢٨ فبراير) وفيه بعض
ملاحظات وبعض طلبات وبما حل على المصطنع من المصنف عندكم وعملاً بمقرحات
الدول المتحالفة بعض خلافه مولانا السيفال وول صباكم فيحكم حق بورانه
وبدلاً من أن يكون من ذلك الاحار قرر أن ينقل إلى أولادكم المذكور الأكبر سناً
فالا كبر سناً وبدلاً من توريد ربع اراد ولانه مصر نصير تعيين الوزير كوسوى
امعروض على حكومه مصر بمسح ثلثه معين

(١) : ١٨٤١ م ١٨٤١ م ١٨٤١ م ١٨٤١ م ١٨٤١ م ١٨٤١ م ١٨٤١ م ١٨٤١ م ١٨٤١ م ١٨٤١ م

(٢) : مصر ١٨٤١ م ١٨٤١ م ١٨٤١ م ١٨٤١ م ١٨٤١ م ١٨٤١ م ١٨٤١ م ١٨٤١ م ١٨٤١ م ١٨٤١ م

جزء ١٧ من مجلد ٩٧

الى أن قال :

« ان انا الى الحداد الذي يخلف سلهه بحسب عهده ادا شاء الساطان أن يتوجه الى دار السعاده ليسلم رءاه اساد الولاية اليه ولؤدى واجب الولاء والاحلاص ويقدم تشكراته الى الذات العلية السلطانية .

« ههه هي العم التي فاصت بها مراحم الذات السلطانية والاورامر التي امرت بها وقفا لافرار اندي اتحد وكلاء الدول المدلعة وان الخط الشرع الذي يصممها وكذلك العرمان الاخر الخاص بالويركو فذ أرسلنا مع مستشار الدولة كان افندي الى سعيد مهيب افندي وزير العدله الموجود الآن بالاسكندرية والذي سيكون له شرف تسليمها اليكم

« ان هذه الأدلة المتواصلة على تعضات الذات الشاهنية بما اياها عطمت لم يسبق لها مثيل من وراء الباب العالي معصرون بأنكم ستقدرونها حق قدرها ويؤملون بأنه اراد اعترافكم بحميل هذه العطمت ستدلون جهودكم لائنات ولانكم وحصولكم وتصفتم أحد أعظم ورراء الدولة بتشاررون معهم لتحقيقوا معاً ما فيه مصلحة مولانا السلطان ومصلحة الحكومة وان دعواتهم لحفظ وحصول الذات العلية السلطانية ودوام روايتها انما يشتملها دائماً على السعادهكم وروءكم »

وفي مساء يوم ٧ يونيو سنة ١٨٤١ وصلت الباخرة الروسية «سالك» الى ميناء الاسكندرية وعلى ظهرها كمال افندي مندوب الباب العالي اسكاف بسليم العرمان المندل الى سعيد مهيب افندي وفرمان جعل الويركو ٨٠٠٠ ر كس ابتداء من رأس السنة .

وفي يوم ٨ يونيو استقبل محمد علي باشا مهيب افندي وكمال افندي واطمع على انفرماين ، فقبل الفرمان الأول وأعاد الفرمان الثاني الى مهيب افندي قائلاً ان موارد مصر لا تسمح بوضع ٨٠٠٠ ر كس تحت تصرف السلطان

(١) ٢٠٠٠ ر كس — الارامه شريفه من سنة ١٨٣٩ ر سنة ١٨٤١ ر كس

لأن هذا مبلغ طائل . غير أنه قرر أن المسألة بوجه عام تعتبر في حكم المنتهية
وأن فرعون اتولية سيتولى على الشعب .

وفي صباح يوم ١٠ يونيو استقبل محمد علي وكبار رجال مصر مندوبي
الباب العالي في القسالة الكبرى بعصر رأس الترس . ونهذه ميسب احدى بين
يدى محمد على وسلمه الفرمان وأخده محمد على وردعه الى شفتيه ثم الى جبينه
وسلمه الى مسمى بك سكرتيره الخاص لدى أحد في الاوله فيما حلى
محمد على صدره باليشال لشمع عالاه من السلطان . وكانت امدافه تصاق
طماها من الطوائى ومن السمن . ولست مدينة الاسكندرية ثوب الأعياد
فررفت الأعلام على منايها وسرى في الشعب السرور شامل وهام
الفرمان المؤرخ وائل ربيع الآخر سنة ١٢٥٧ :

من حصولكم الاخير وأما كذاب اخلاصكم وأماكم انى أدموها لاساسا المذكية
وما أدمهتموه من المقاصد المستعصمة الصادرة بحود السلطنة وحكومتها الشاهانه كل
هذا اعلانا سرورا . فعد على ذلك وعلى مالكم من الاحترار والدرابه في أحوال مصر
وأمرها وأصامكم في ولايتها مدة طوبه كان أمنا وطندا . أماكم قد استحققت احسان
اليكم ونفكم ولا رب عداياكم بعدون تعطف السبه حق قدرها وأماكم اعتراف
بهد لاحتساب سمنون في اولاكم ما تصعتم به من تلك الصعدت الخيده . وهذا وأما
قد منحكم بموجب مرسا هذا لهايون ولاية مصر بحدودها القديمه كما هي مرسومة في
الخريطة المحصنة الى إرساها لكم صديا الأعظم . وقد أصمنا على ذلك حق بواث
عائلكم ولاية مصر وفتحنا عليكم في ذلك الشروط الآتية متى حلى منصب الولاية من
وال بعده جيشه الأكر والأكر من أولادكم وأولاد أولادكم وسلمكم المذكور . أما
تقليدكم الولاية فصدر دائما من الباب العالي . وهذا حدث أن افترقت درتكم المذكور
حق لسانا العالي أن يعين شخصا آخر للولاية المذكوره وليس في مثل هذه الحالة لأولاد
ماتكم المذكور حق أو وجه شرعى بسوع هم الادعاء بالارث . نعم انه مسعوح لولاية

مصر حق توارث الولاية إلا أنهم فيما يخص المرتب والقدم في نفس درجة سائر
وررائد ومناقبهم فعاملهم الله تعالى كعادته وورائته ويحدثون على ذلك لأغلب أهلية
سائر ولاه مالكمنا أن القواعد الموضوعه لأمن الأشخاص والأموال وصور
أشرف وأعرض الذي من المصالح التي قدسها أحكامه وتصوّر حضا أشرف في حق
لصادر عن كعبه وكفه المعاهدات المبرمة وذلك التي - بر من الباب العالي والدول
المسماة يقتضى أن يكون جميعها بقدرة تكامل أحكامها في ولاية مصر وكل السلطات التي
سما أو سبب الباب العالي تكون أيضاً مرعاه له في ولايته مصر مع ملاحظه
أنصرف المحبة الخاصة بالعدل والحق فقط وحصل الأموال والخصائص في الديار
لمصرية باسم الشعب وحيث أن المصريين هم رعايا الباب العالي ومن مقتضى رقابهم من
كل من أكره في القصور والرسوم والنصائب التي يجب جمعها مع في تحصيلها من
نقد هذه العدالة التي سببها حكومتها فإذا حل أجل دفعها وجب التفتت في أمر تحصيلها
بتمام مدة النصائب والرسوم وحركوا وعشروا وبقي لأمر رب الأمة قمتها في فرائد
الملوكي والمخصوص الصادر بذلك وحيث أن معاده جاريه أن ترسل مصر سوية علالا
ويقولوا إلى البلاد المقدسة مكة والمدينة فداوم إرسال عين هذه المحصلات إلى المدعى
المقدسيتين. ولما كانت حكومتها السنية بعد الله على تحديد حاله سكونه إلى هي روح
الاعمالات فمحتمل في حالة تكلم في المستقر نزلت فيها الاستمارة من المدة دولة عدم
تغييرها أداكم بموجب ما ساء هذا الملوكي بأن تسكون مورا في مصر بمشغلي النصيبها
واللهيه اسمها الخافي وتكون حريمها مشبهة بالبيتة والقبعة للنفوذ السلطنة المصرية في
الاستمارة بعدة وحيث أن ثمة عشر ألفاً من الرجال يكفون لأذرة ولاية مصر
الداخلة فلا يسوع أن تعدوا هذه المقدار من العساكر بأي سبب كان ولكن ما كانت
قوات مصر البرية والبحرية معده يسوع حاصل لخدمه الباب العالي فلا بأس من
زيادة هذا العدد في أوقات الحرب بما تراه حكومتها ماسا ومقتضى أحكام
إحدى السلطات الجارية العمل بموجبه لتخدم العساكر المجموعة جديدا في
سائر ممتلكاتنا مخروسة خمس سنوات هذا مصت يستدلون نسواهم ساء على ذلك صار
من اللازم أن يقع من هذا الطام في ولاية مصر مع مراعاة عوائد المصريين فيما
كان متعلفا بمدة الخدمة العسكرية واستعمال فصارى العدل في معاملة الجيود ومن
الواجب أن ترسل ولاية مصر ٤٠٠ رجل سوية للاستامارة على أنه يقتضى أن لا يكون هناك

فرق بين النشانات والرايات المستعملة في جديدة مصر وبين ما يستعمله بحارة مصر
سائر الممالك العثمانية وأن ينسج صايط البحرية المصرية من العلامات التي يلبس
صايط البحرية العثمانيين وأن يكون رايات السفن المصرية بمثابة لفسر رايات السفن العثمانية
ومن ثم لو إلى مصر أن يرقى صايطه البرية والبحرية حتى رتبة أميرالاي أما الترقى لما
فوق هذه الرتبة كرتة الميج لواء والمريق من الضروري أن تطلوا رصنا الملوكة
وتحصلوا على أوامره الشاهاسه بشأنه وليس لولاة مصر في المستعمل أن يشئوا ولا
سبعة واحدة من حصولهم على رصه الباب العالي وعلى رخصة صريحة منه في ذلك وهذه
الشروط جميعها مرتبطة كل الارباط بحق التوارث قد لم ينفذ منها شرط واحد
يطل حينئذ حق التوارث المذكور ويرى في الحان هكذا اقتضت اذنا اسنة في كل
ما سبق ابراده فلان لكم لأولادكم ودرىكم أن تقدر وإحسان الملوكة في هذا الخصوص
حق قدره فتدلون قضاى جهدي في سبل بعد الشروط المدرجة في فرماننا هذا
الموكل به الدقة وتحسين عريه الاعباء كل ما كان شديدا بالمقاومة وأشعلوا به
القطاع فيما يؤدى إلى سعادة أهالى مصر وراحتهم ونعموهم صد كل مظلم وتكدير وكما
ما وقع من المسائل المهمة من بولاية مصر اطلوا من بابا العالي أوامره بشأنها .

وفي صباح يوم ٢٦ يونيو سنة ١٨٤١ أنحرت الباحرة المصرية "اليل"
من ثغر لاسكندرية إلى الاستانة وعلى طهرها سعيد مهيب أفندى وكامل
أفندى وقد اشترى محمد على فرصة سفر مندوب الباب العالي فسلم إلى مهيب
أفندى خضما منه إلى الصدر الأعظم و١٠٠٠٠ كيس إلى الباب العالي
خضما من أصل الوركو . وهذا خطاب محمد على إلى الصدر الأعظم
المؤرخ ٢٥ يونيو سنة ١٨٤١ .

و نشرت بورود كتاب دولكم الذى نشر فيه ما مرسل من لدن شورى الدولة
كان أفندى إلى باظر العدل الموجود ها لتسلمه خطا شريفا موجه إلى حاويا الشروط
الآتية إلى ثلاث على ولاية مصر مع التعويض بانتقالها إلى دريتى المذكور من أكر إلى

صغر أولادى وانه إذا حدث فى المستقبل أن حلا منصب الولاية من وال ينتقل الولاية
 حيثما إلى المذكور من دريتى من أكبر أولادى إلى أصغرهم فثبت الباب العالى وراثتهم.
 وقبل أن أحكم خط كلحانة الشريف وجمع العهود المبرمة وبلك التى يسير مع الدول
 محالفة بعد تكامها فى مصر وكذلك يكون نافذة فى مصر جميع العهود لادارة لمصوبه
 التى تنسب فى المملكة العثمانة مع مراعاة ما تسلمه الظروف من التعديلات فيها
 قبل أيضاً أن مصر تب وبعشور والارادات تحصل فى مصر باسم الحضرة السلطانية
 العجيمة بناء على القاعدة المتأدلة المسعة فى الباب العالى وأن الخراج السوى المدين فى
 ما من موكن آخر يؤدى فى أوقات معلومة وأن العلال والقول التى اعتادت الحكومة
 مصرية إرسالها سوى إلى المدينين المعدنين (مكة والمدينة) يستمر إرسالها فى
 وفاتها ومن ترب قصة لعمود وهى مسألة كبرى الأهمية ستعظم بمعرفة الباب العالى بطريقة
 تعود يحتفل معها حدوث أى تغيير فى فهمها لاسمها وأن من الواجب والحالة هذه
 أن تكون القود الفضة والذهبية المأدوية ولانه مصر يضربها عشابة قشاما للقود
 مسكوكة فى مصر بخدمة السلطنة وان فى زمن المم سكرى ثمانى عشر الف من الرجال
 خدمة مصر البحرية وانه لا بد من وجود عدد لا فى حاله ما إذا قصب الأحوال
 أوقات الحرب رانه عدد قوات مصر البحرية وسحرة لأنها قوات معدة لخدمة الباب
 عالى. وأن مدة خدمته عساكر يراعى فى تربتها قواعد العرب وعوائد الأهل وأن
 ربات العساكر المصرية ويتبع أن لا يخلف عن ثباتات وعلامات الجود
 بمثابة وكذلك لا يلقى أن تخلف ثباتات وعلامات صراط البحرية المصرية ولا
 ربات العلم المصرية عما كان مستعملا منها فى الاستثناء لعله وأن من احصاها
 ولاية مصر ترقية صراط الحش والبحرية حتى ربه أميرالاي وما فوق هذه رتبة يرجع
 لأمره بالارادة السلطنة وهى تصد أوامرها بهذا الخصوص. وأن لا تنشأ ولاية
 مصر سفينة واحدة بدون تصريح الحضرة السلطانية

و بعد أن قدمت الدمن الشكرات على ما شئى من الاحسانات النبوية السامة
 اشتمعت بسلام الخط الشريف المهيونى بما لاقى به من شعائر الاحترام والشرف وقد
 رفقه موكب عظيم من محل اقامه مهيب انتهى حتى سراى الولاية وعندهما بحبه واحلا
 سعيت لاستقباله بملى المسة وفريد النجل فلقه بىدى ورفعه باحترام نحو شفى

وبعد أن علق الورد ير المذاري اليه الوسام الشريف المحسن علي به علي صدرى قصص الحضر
الشريف وبلى على الجمهور أمة كل العمد ورؤساء الأديان والقضاة وعند أدب العرب
فأعرب الكل عن امتدادهم وفسطوا فكف الادعة بحود الساطة الختامية وإحالة أمة
الحضره الشاهانه. ولكني مشترك جمع رساليا اسطه السية بالسروور ابدى سسسته تلك
الشري السعده ولكني معر الدعاء اب بدوام السطة السية أمرت بإطلاق المنافع مرار
عديده في الاسكندرية من القواني وعلاخ ومن السهر مع رفع الزوايا سايها وكذلك
قد أصعبت امدافع في مصر ودي لمن دلاله على الانساح. نعم اني لو صرحت هو اى حيمه
في سبيل معرفة الاحسانات المبوكه والشكر إلى الحضره الشاهانه لم يكن تشكرى
هذه وامتنان لوارى مقدار الامناء السطيه الى ثمنى عبر اى أدهى وأعد هسى
سعداً إذا تمكنت من شكر من الأيام الدية من حبان لخدمه اللت الشاهانه ومن
المحقق عدى اني أكون بذلك قد فت بواحد مقدس أسحق معه السامدة في
الدياوى الأخره قوم أمة وسعده بدمع شروط المشروحه في العرمان اهايون
الآلف الذكر وأولادى وذريقى من بعدى يخدعون في ذلك قاعده عامة يسرون عني
ليكونوا من التوامع الخاضعين للباب العالى وتكون أميتهم لوحيد كأميتى ألا وهو
بدن ما في وسعهم يسبحوا في كل زمان ومكان يند مات اسطه السيه ملك هي اشعا
التي دعى لتطير كنان هذه نكاسه رجوع ميب امدى إلى الاسانة العلله لتشرف
بسلمه انكم هذا وصنكم نوسل الكم أن نلتمسوا الى دوام عطف الحضره الشاهانه على
ولو لم أكن مستحقاً هذه النعمه مع دوام ما عودتموى عليه دوسكم من العطف بخوى
واستمرار التماثكم فانها عزيزة عندي وثمينه .

وفي أول نوايه سنة ١٨٤١ - ١٨٤٢ محمد سعيد بك نجل محمد على باشا
على طهر الباحرة المصرية « رشيد » من الاسكندرية الى الاستانة يصحبه
سامى بك السكرتير الخاص محمد على وأخذ معه هدي ثمينه يقدّمها باسم
محمد على باشا الى السلطان والى حرم السلطان والى رجل الباب العالى .
عقوتت بذلك العلاقات بين الباب العالى ومحمد على باشا وعادت الروابط
الودية الى ما كانت عليه وانتهت ازمة المسألة المصرية وأسدل عليها الستار.

وفي حلال مدة قامة محمد سعيد بك وسامى بك في الاستانة أنعم
السلطان عبد المجيد عليهما برتبة الباشوية .

وفي يوم ١١ أكتوبر سنة ١٨٤١ وصل محمد سعيد باشا وسامى باشا إلى
قاهرة عائدین من الاسانة رفعة توفیق بك سكرتیر خاص السلطان
ومندوبه . وقد استقبلوا بین مظاهر الاتساح والسرور . ووصل موكبهم
سیره فی شوارع القاهرة حتى بلغ القعة حيث كان محمد علی باشا ينتظرهم
يحيط به كبار رجال الدولة وبعد تبادل التحيات اجتمع الجميع فی الصالة
الكری الى تتلی فیها عادة العرمان الشاهیة فأخذ فی تلاوة الفرمین
المدی نعم به السلطان عبد المجید علی محمد علی باشا رتبة « الصدارة » وقدم
توفیق بك الى محمد علی باشا - تذكراً لعودة العلاقات لودیه بین الباب
اعلی ومحمد علی - سیفاً مرصعاً بالاحجار الكريمة هو سیف السلطان محمود
مدی قهر ابراهیم باشا حیثه فی موقعة نزیب المشهورة . وفي هذا الاهداء
معری : سیف المعبوب ان الغالب وبلغ توفیق بك تحیات السلطان الى
محمد علی باشا ولم تكن كما كانت من قبل تحية متبوع لتابع وانما صارت
تحية ملك لملك .

نمخرج محمد علی باشا وخرج فی اثره نجله ابراهیم باشا وسعيد باشا
بدأ فی يد .



الخديو اسماعيل والملك فؤاد

ونظام وراثته العرشى

بقى فرمان محمد على باشا دستور مصر فى مسألة تثبيت لاسرة العلوية على عرش مصر وفى مسألة نظام وراثته العرشى حتى استصدر الخديو اسماعيل من السلطان عبد العزيز فى ٢٧ مايو سنة ١٨٦٦ فرماناً بتعديل نظام توارث عرش مصر هذا بقية :

« حيث اى قد اطلعت على ملك المرفوع لاعتبار سببه الذى اوصحت فيه أن تعديل قاعدة التوارث المقرره بالفرمان الشاهى المؤرخ فى شهر ربيع الآخر سنة ١٢٥٧ الصادر الى حدىك بحى عى شاحن قلده ولاية مصر بطريق سوارث المشمول ذلك الفرمان يحطى للمهور وان اسفل تولاه بالارث من الاب الى الابن من صله بحسب ترتيب الكوريه هم امران ماسان لحس اداره ولايه مصر وعو سماء اديها

« وحيث اى قد مر من جهة اخرى مساعيك و من نصارى جهلك من يوم بعدك ولاية مصر فى سبل الوصول الى هذه الغاية حتى قد رعاها وحيث ان مصر هى مقاطعة من مقاطعات مملكتى الاكثر أهمية وحيث انك ما رحت برهن حتى الآن على امانك واحلاصك بحى داني امبوكة . ولما لان من مبرارى ان اظهر لك سوع سى ساطع بصم نعى اسامة بك فريت ساء على هذا جمعه ان سفل ولاية مصر من الان فصاعداً مع ما هو ساع لها من الاراضى وكاهن مدحها وقائمها سواكر ومصوع الى اكبر اولادك المذكور بطريق سوارث وبالصورة نفسها الى اكبر اولادك دريسك فاذا خلا منصب الولاية من وال ولم ينك الالى المدوق ولداً ذكر اسفل الارث حيث الى اكبر اخوته وان لم يكن له اخوة فالى اكبر اولاد كبر اخوته المهورين الداور هذا قانون التوارث الواجب اساعه من الان فصاعداً فى مصر وهضلا عن ذلك فان اشروعه المية فى الفرمان الالف الذكر تنقى ولن تزل دائماً آمناً باسدة المفعول كما فى المساصى ومن



السلطان عبد العزيز



المقتضى مراعاة كل شرط منها لأن في مراعاتها والاعتماد على هو مدد وخص بها من الواجبات ما يوجب استمرار الامتيازات الدائمة بها وقد ثبتت أيضاً طاقة المسموحات الممنوحة أجبراً من لدن حكومة السلطنة للإلزام لمصر بمدة متدنية تأديتها في أن ترفع عدد جيوشها حتى الثلاثين ألف رجل وفي أن تسد نفودها بمخيم في العيار عن نفوذ السلطنة السنية وفي أن تمنح رسم حكومة الشاهنة حتى أربعة دنانير وكمية ثمن المساعدة الممنوع بموجبها ورثة أولاد بيت ولادة مصر المذكور فسقى مرعية في الماضي . أما الخراج الذي تدفعه ولاية مصر للخدمة المملوكية المعروفة وقدره ثمانين ألفاً من الأكيال فقد رفع إلى مائة وخمسين ألفاً من الأكيال وقد أيد بعضها من شهر محرم الحرام سنة ١٢٨٣ بواقع الثيرة العثمانية مائة قرش أي ستمائة وخمسين ألفاً من الليرات العثمانية سويماً . وحسب صدرت اذني الشاهنة هذه المقصد بعد شروطها المنسوخة أعلاه وحرر هذا القاهرة في اليوم الثاني من شهر ربيع الأول وتسلم وصدق من جهتي أن تستعمل ما أطايت عليه من الصدق ولا تسدده وما حرره من الدراهم بأحواص مصر في سجن لاعتقاده ولا تملكه ولا تملكه من أن كسب لساكنها عام اراحه والأمان مع معرفه قدر احسانا مملوكه التي يستحق في واسطه بمسككت مراعاة الشروط المعروفة أعلاه .

وبعد أن استلمت مصر عن تركيا واستلمت أصدر المفقور له الملك فؤاد الأول في ١٣ ربيع سنة ١٢٢٢ مراً كريمة بوضع نظام لتوازي عرش المملكة المصرية نصت لمبدأين الأول والثانية منه على أن الملك وراثي في أمرة محمد علي وأن ولاية الملك تنتقل من صاحب العرش إلى أكبر أبنائه .

(۱) در مورد این کتاب، از آقایان علی قیاسی و دکتر محمدعلی باقری است.

(۲) مجموعہ لاہور و قوئین احمدیہ - لاہور - ۲۰۰۰

تحقيق تاريخي

حول الذكرى المئوية

لتنصيب محمد علي باشا الكبير وأسرته على عرش مصر

الذكرى المئوية توافق يوم ١٣ فبراير سنة ١٩٤١

نسوق نبعا فيما يلي الأدلة التي نساعد عليها للقول بأن الذكرى المئوية
لتنصيب محمد علي باشا الكبير وأسرته على عرش مصر تقع في يوم ١٣ فبراير
سنة ١٩٤١ :

١ - أن « الخط الشريف الهياووني » الصادر في ١٣ فبراير سنة ١٨٤١
هو أول وثيقة رسمية صدرت من سلطان تركيا وأقرتها الدول العظمى
ثبتت محمد علي باشا على عرش مصر وحصرته ورأته العرش في أسرته إذ
جاء فيها :

« صمما على تدعيم في الحكومة المصرية المصلحة حدودها في خريطة المرسومة لكم
من لدن صدرنا الأعظم ومحاكم فضلا عن ذلك ولاية مصر بطريق التوارث... »

٢ - ولا يقل أن احتفاظ السلطان بحق اختيار صاحب العرش من
أسرة محمد علي في « الخط الشريف الهياووني » أثر في قاعدة تنصيب العرش
في أسرته . لأن هناك فرقا بين (قاعدة) تنصيب الأسرة العلوية على العرش
و (طريقة) انتقال الولاية . وتجد هذا الفرق مدحوظا بخلاف في مذكرة
ممثلي دول مؤتمر لندن المؤرخة ١٠ مايو سنة ١٨٤١ إذ جاء فيها بصدد الكلام
على مسألة التوارث ما يأتي حرفيا :

« ان جلالة المحصره العجيبة السلطنة و رب ما كانت قد اظهرته من لآراء حال دايه الأرمه المعطفه بالمسائل الشرعية فركت محمد علي وعائلته اذاره ولاية مصر مداموا مسحقين هذا الاحسان وقاشين سعد الشروض المقترحة سلبهم بأمانة . وإذا تقرر هذا المبدأ لم يعد سوى تعمير طريقة اسقال الولاية المذكورة بالارث من عصور الى آخر من عائلة محمد علي . فقرر أن بعد اسباب العالي منصب الولاية لكل مسحق جديد مضى نوليّه بعد حلول المنصب من انولى السابق . وساء على هذه القاعدة صدر فرمان ١٣ فبراير ١٨٦١ .

وما دما يريد احياء ذكرى تثبيت محمد علي وأسرته على عرش مصر فان مبدأ التثبيت تقرر في يوم ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ في صلب « الخط الشريف الهايوني » فانحصر عرش مصر من هذا التاريخ في أسرة محمد علي . مما مسألة اختيار السلطان من يتبوا الملك من أفراد أسرة محمد علي أو من على أحقية الارشد « الارشد أو النص على عدم أحقية البنات في نولى العرش فكل هذه مسائل متعلقة بطريقة اسقال لولاية وغير متعلقة بقاعدة تثبيت الملك .

٣ على أنه يجب أن يلاحظ أن قاعدة تثبيت محمد علي وأسرته على العرش وانحصاره في سلالة سحبت لأول مرة في « الخط الشريف الهايوني » الصادر في ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ ولم يطرأ على هذه القاعدة أى تعديل أو تغيير في مدى المائة سنة الماضية . أما طريقة اسقال الملك فهي وحدها التى تناوهم التعديلات العديدة . اذ وضعت لأول مرة في فرمان ١٣ فبراير وعدلت في فرمان صادر في أوئل ربيع الآخر سنة ١٢٥٧ (وقد اختلف المؤرخون على تحديد تاريخه الميلادى) ثم عدلت مرة ثانية في فرمان ٢٧ مايو سنة ١٨٦٦ ثم عدلت مرة ثالثة في الأمر

الملك الصادر في ١٣ أبريل سنة ١٩٢٢ . فإذا كان الغرض من الاحتفال
احياء ذكرى تثبيت محمد علي وأسرته على عرش مصر فهذه الذكرى
المحيطة تقع في يوم ١٣ فبراير . وإن أريد بالاحتفال احياء ذكرى انتقال
الملك فيجب الاحتفال بها في التواريخ الاربعة الى اثربا اليها .

٤ - وميل نه لا يحب احياء هذه الذكرى في يوم ١٣ فبراير لان فيه
صدر « الخط الشريف الهايوني » وقد رفض محمد علي قبوله وطلب
تعديله فعدل فعلا . مرمان صادر في ٢٣ مايو .

وردد علي هذين محمد علي « شالم برفض » الخط الشريف الهايوني «
أسره ان قبل قاعدة تثبيت العرش في أسرته وانحصاره في سلالة وطالب
فقط تعديل بعض الشروط الواردة في المرام ومنها ضرورة انتقال الملك
التي صدر بتعديدها مرمان لاحق .

وفي هذا قرار امين - بي بيشا في كسبه - نهويه اليين وعصر محمد علي
بيشا - الجزء الثاني صحيفة ٥١٢ - بعد ايراد مرمان ١٣ فبراير سنة ١٨٤١
بالكامل ما يأتي

« فضل محمد علي باشا كل هذه الشروط ولو على غير رضا ثم طلب من الدول
أن تساعد في ضعف بعضها وتعديل البعض الآخر فقلت ذلك وأرسلت إلى اسب
العالى لائحة »

وقال عمر الاكندري والميجر سمح في كتابهما « تاريخ مصر الى
الفتح العثماني » - صحيفة ١٩٦ - ما يأتي .

« فصر محمد علي باشا كل هذه الشروط وان لم تكن ذلك عن رضى . ثم طلب من الدول
أن تساعد في ضعف بعضها وتعديل بعضها الآخر » .

وقال لويس مرييه في كتابه « مصر من سنة ١٧٩٨ الى سنة ١٩٠٠ »
- صحيفة ١٤٧ - ما يأتي :

« في يوم ١٠ مايو سنة ١٨٤١ قبل محمد علي هذا الاتفاق »

وبالاحظ أن يوم ١٠ مايو ساقب على يوم ٢٣ مايو
وبستند أصحاب الرأي القائل بأن محمد علي شاعر فرض فرمان ١٣
فبراير كله الى قولهم ان محمد علي شاعر الرد على فرمان ١٣ فبراير حتى
سمير الفرم من المعدل له . وهذا القول لا يتفق مع حقيقة لان محمد علي
شاعر أرسل الى الصدر الاعظم حصار تبريحه ٢٨ فبراير سنة ١٨٤١ (أي قبل
ورود الفرم من المعدل الثلاثة أشهر) صممه شكره على « الخط اشريف
الهاميوني » ونسب ملاحظات على بعض شروط الواردة فيه . قد جاءه
في رد محمد علي شاعر :

« مهم، بدلت أنا وأولادي وأولادهم من اخوة ابن حسن فراضا جميعاً للقيام
بواجبات الاخلاص بحودات السلطان المعظم . لا يمكنكم أن تفهم كما يجب ولا بما
على ما شئنا من التعطلات السامية ... »

وتكلم جرجي زيدان في كتابه « تاريخ مصر الحديث » - اجراء
التي صحيفة ٢٤٧ عن فرمان ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ و فرمان الولاية على
انثوييا ولم يذكر الفرم من المعدل بكلمة قال :

« وسار محمد علي من ذلك الحين في حظه الاصلاح قائماً بما قسم له من الدلائل وفعل
على ارضاء جلالة السلطان فأهدى الى حلاله انه سعد باشا لعدم واجب العودية »

« - لم يكتف محمد علي بخطاب شكر ٢٨ فبراير سنة ١٨٤١ بل
كرر هذا الشكر في الخطاب الثاني الذي أرسله الى الصدر الاعظم بتاريخ

٢٥ يونيو سنة ١٨٤١ بعد ما تلقى الفرمان المعدل إذ ذكر فيه صراحة
« الخط الشريف الهمايوني » وكيف احتفل به وتلى على الشعب وقد
جاء في هذا الخطاب ما يأتي حرفياً .

« بعد أن قدمت ألقاً من التكرات على ما شئنا من الاحسانات الملوكة السامية
اشتملت بسلام الخط الشريف الهمايوني على ما لا يحد من شمسنا من الاحترام والشرف
وقد رافقه موكب عظيم من عل إقامة مهم أهدى حتى سرائر الولاية في حالة منحة وصلا
سعت لاستعماله على الله وفريد النحل فتمتته سدى ورفعته باحترام نحو شئنا
وبعد أن على الوزير أشار إليه الوسام الشريف المحسن على به على صدرى قص الخط
الشريف وتلى على الجمهور أمد كل العباد ورؤساء الأديان والعصاة وعبد الله العالى
فأعرب الكل عن امسانه وسطره أكف الادعه بحدود السلطنة العثمانية ووطنه أيام
اخصره الشهاية . ولكي يشترك جميع رعانا السلطنة السنية بالسرور الذى مسبته
لك الشرى السعيد . ولكي نعم الدعوات سوام السلطنة السنية أمرت باطلاق المدافع
مراراً عديدة فى الاسكندرية من الطوائى والقلاع ومن السبع مع رفع الرايات عليها
وكذلك قد أصلمت المدفع فى مصر وفى اهدى دلالة على لانتح .

بهذا وصف محمد على ابتهاجه بالخط الشريف الهمايوني وكيف يقال
مع هذا ان محمد على رفضه بالكلية ولم يقبله .

٦ - وقيل أيضاً ان الفرمان الثانى جاء ناسجاً لامعدلالفرمان الأول
وهذا القول أيضاً لا يتفق مع الوقائع التاريخية إذ ان الفرمان الثانى لم يرد
فيه - صراحة أو دلالة - ما يهدى نسخة الفرمان لأول . وكيف يكون
قد نسجه مع ان محمد على احتفل بمهرمايين معاً فى يوم ١٠ يونيو سنة ١٨٤١
وأمر بتلاوتهما على الشعب . وفى هذا يقول مسيو دى فريسييه وزير
خارجية فرنسا وعضو لاكاديمية الفرنسية فى كتابه « المسألة المصرية »
- صحيفة ٩٠ - ما يأتى :

« في يوم ١٠ يونيو تلى في الاسكندرية فرمانين من مصر السجل ».

وهو لنص الفرنسي حرفياً

« Le 10 Juin, les firmans d'investiture furent lus solennellement à Alexandrie ».

وقال أمين سامي باشا في كتابه « تقويم النيل وعصر محمد علي باشا »

- صحيفة ٥١٤ ماياتي -

« ولما أقرت الدول على هذا النحر ، تمتص لائحته تاريخاً ١٨ ربيع الأول سنة ١٢٥٧ (١٠ مايو سنة ١٨٤١) أصدرت الحصره اشاعية من أمر في ١١ ربيع الثاني ١٢٥٧ (أول يونيو سنة ١٨٤١) ويبدأ لما في فرمان السابق ».

وقال عبد الرحمن الرافعي بك في كتابه « عصر محمد علي » - صحيفة

٣٤٤ - عن تكميف فرمان الثاني ماياتي :

« ويؤيد هذا المعنى ما ورد في ٥ - أول يونيو سنة ١٨٤١ الملوك والمصر لأحكام فرمان ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ ».

وقال مسيو شارل دوفي كتب « تاريخ الأمة المصرية » الموضوع

ت اشرف مسيو هانوتو - الجزء السادس صحيفة ٣٢٦ ماياتي -

« Le Sultan se resout, le 19 Avril, à émettre un second firman modifiant le premier.

وقال مسيو دي فريسيني في كتاب « المسألة المصرية » أنه صدر

« مان آخر عزل طريقة انتقال الوراثة دون أن يرى أهمية لذكر ندرجه .

وقال رينيه قطاوى بك في كتابه « عصر محمد علي فلا عن ملحوظات

الرسمية الروسية في مصر » - الجزء الثالث صحيفة ٥٧٧ تعليلها على

لفرمان المعدل ماياتي :

«Traduction du firman d'investiture adresse à Mehemet-Ali Pacha le 21 Zilhidjé 1256 (13 Février 1841) avec les modifications qu'il a subies dans la seconde rédaction, expédiée le 1er Juin, par Kémal Effendi»

وقال مسيو انيس بويتس في كتابه «الخلاف التركي المصري من سنة ١٨٣٨ الى سنة ١٨٤١» نقلاً عن لوثي الدبلوماسية اليونانية «مايتي

Son Atesse, Mehemet-Ali a reçu cette ordonnance du Sultan mais n'a pas manqué de faire remarquer, «envoyé la nécessité d'y apporter certains changements»

وما يقع في أن أمر من اللاحق جاء معدلاً لاسمحوا لفرمان ١٣٠١٣ سنة ١٨٤١ م. فله حصرة صاحب السمو الملكي الأمير محمد علي وى به في حديثه الى مندوب حريدة «البلاد» (عدد ١٩ يبر سنة ١٩٤١) حيث قال :

«ولما أحسن طريقه أن الممنون لللاحق يحجب الفرمان السابق أن لمأ علياً أن يكر كل الفرمانات الصادرة في عهد جد، محمد علي باشا الكبير، ولاحد بالفرمان الصادر في عهد المعفور به اخذوا اسما على ماث. وقد وقع ان القساء الفرمان لفرمان آخر لا يكون الا صراحة»

٧ - وقيل أنصا ان فرمان ١٣٠١٣ فبراير سنة ١٨٤١ حذف من المجموعة الرسمية لفرمانات الشاهانية ولم يشر فيها، أم فرمان ٢٣ مايو سنة ١٨٤١ فقد بشر على اعتبار انه لفرمان الأخير الذي انتهت به رمة المسألة المصرية وقد رجعت الى مجموعة الفرمانات الشاهانية الممائية الصادرة الى ولاية مصر وحديثها من سنة ١٥٩٧ حتى سنة ١٩٠٤ واني جمعت بناء على أمر المعفور له تلك فؤاد وطبعت لمعرفة الحصة الملكية وصدرت في سنة



Ismael

6 April 1883

الحمد لله اسماعيل



١٩٣ وقام بترجمته من اللغة التركية الى اللغة الفرنسية حضرة صاحب
سماعة حبيب باحوم فدى الخاقان الأكر . فوجدنا حقيقة ان « الخط
شريف الهيايولى » أقطع من المجموعة يتنا ذكر فيها فرمان صادر أيضاً
من ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ (الموافق ٢١ ذى القعدة سنة ١٢٥٦ لسنة ١٢٥٥
كما ذكر خطأ في المجموعة) بتقليد محمد على باشا ولاية مقاطعات نوبيا
لدارفور وكردون وسنار بدون نوارث . وهذا في صدر هذا فرمان
بأياتى حرفياً :

« ان سندنا المذكور كما توضيح في فرماننا السابق قد تشكك على ولاية مصر
طريق انوار شروحة معروفة وحدود معية »

وهذا على واضح المجموعة في هامش الصحيفة ٢٣١ - على هذا
فرمان بموله .

« نظرا لأهمية هذا فرمان آثاره بر ترجمته الرسمية بالكامل فلا عن مجموعة
لأهمية الدولية للأمر بطوره المعانيه »

فكيف يعتبر في نظر واضح المجموعة فرمان الولاية على نوبيا
وملحقاتها قائماً مع انه سجل في ديوانته تثبيت محمد على باشا على عرش مصر
طريق الثورث وحل على فرمان ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ الذى يقول انه
حذف من المجموعة « وهذا لا يخو اخل من أحد أمرين ما أن يكون
فرمان ١٣ فبراير عديم القيمة فكان يجب استقصاه واستقاط فرمان الولاية
على نوبيا الذى أحل عليه من المجموعة وهذا ما لم يحصل . وما أن يكون
ذقيمة فكان من لواجب ذكره . وإذا كان واضح المجموعة يعتبر في هامشه
فرمان الولاية على نوبيا ذا أهمية فكان أخرى به ن يعتبر فرمان ١٣ فبراير

أكثر أهمية كما فعل ذلك واضح « مجموعة الاتفاقات لدولية للامبراطور النمائية » وواضح مجموعة « الاتفاقات دبلوماسية و مرميات لامبراطور الخاصة مصر » طبع سنة ١٨٨٦ وكما اتفق عليه جميع المؤرخين ولعل الباحث يدرك السبب الخفي خلف فرمان ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ من المجموعة من حديث حضرة صاحب السمو الملكي الأمير محمد على الى حريدة « الباع » فقال سموه ملكي

« وأذكر في هذا المقام أن حرقاً شديداً حدث في القبة فأحرق كثير من وثائقه اندفردت مستنداتها ولذلك في اليوم أن فرمان ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ غير موجود ولا بد أن يكون قد مات مع ما تلف من الأوراق في ذلك الحرق ولكن ترجمه الصحاحه موجود في كتاب أمين سدي باشا « حريدة الإلخ عدد ١٩ يناير ١٩٤١ »

٨ - كبار المؤرخين ليس وضعوا كتباً عن عصر محمد علي أجمعوا على أن يوم ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ الذي ثبت فيه محمد علي وأسرته على عرش مصر وأخضرت في سلالته وورثه العرش :
— قال الدكتور محمد صبري بك في كتابه « الامبراطورية المصرية في عهد محمد علي والمسألة الشريفة » صحيفة ٥٣٢ عن « الخط الشريف لهايوني » الصادر في ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ ما يأتي .

« Ce hattî-sheriff ou firman d'investiture qui devait établir la charte de l'Égypte moderne. »

— وقال مسيو دي فريسينيه وزير خارجية فرنسا وعصوا الأكاديمية الفرنسية في كتابه « المسألة المصرية » — صحيفة ٨٤ — بعد أن بين مبادئ « لاستقلال التي كان يرى محمد علي إلى استقرارها ما يأتي .

« Le Sultan rendit, en date du 13 février 1841, en faveur de Mehemet Ali, un firman qui consacre et développe les principes qu'on vient de lire. »

— وقال رينيه قطاوى بك في كتابه « عصر محمد على » نقلاً عن محفوظات الرسمية الروسية في مصر « — اجراء الثالث صحيفة ٥٤٠ — من ايراد ترجمة فرمان ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ مائى :

‘ Traduction du Hattî Scheriff de s. Hautesse qui confere à Mehemet-Ali l'acte du Gouvernement d'Egypte, en le soumettant à certaines conditions ‘

— وحاء حديث حضرة صاحب السمو الملكى الامير محمد على جريدة « ابلاغ » قائلاً ان كل شئ فى قيمة المرمون الاول وقيمة المرمون الثانى انما قال سموه الملكى .

« أرجح أن يكون اسراج احمر بالاحتمال هو ١٣ فبراير لأن كل ما جاء به المرمون الصادر فى ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ كان مضافاً لمصالحه وخصه فى مسألة بوارت عرش مصر انى يراد الاحتمال بذكرها « جريدة « ابلاغ » عدد ١٩ يناير سنة ١٩٤١ »

بأنه هذا ان حضرة صاحب السعادة محمد صاهر بك جعل موضوع رسالته ليل شهادة الدكتوراه « فرمان ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ » — وقال لويس بربيه فى كتابه « مصر من سنة ١٧٩٨ الى سنة ١٩٠٠ » صحيفة ١٤٦

‘ Le Sultan s'exécuta et publia les hattî schérifs du 13 février et du 19 avril 1841 qui sont encore aujourd'hui, à quelques modifications près, la charte diplomatique de l'Égypte

٩ - انعقد اجماع المؤرخين مصريين وأجانب - على انه - ٢٠ يوم ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ صدر فرمان يسمى " خطا اشراف الهيا في ". أما فرمان اللاحق المعدل له فقد احتف المؤرخون جميعهم في تحديد يوم صدوره :

وقال بعضهم انه صدر في يوم ١٩ أبريل (شارل روهوتو صحيفة ٢٢٦ من الجزء السادس امين سامى باشا هامش صحيفة ٥١٤ الجزء الثانى ريبه صحيفة ١٥٦)

وقال بعضهم انه صدر في يوم ١٤ مايو (احمد رسم المؤرخ التركى فى كتابه " التاريخ العثمانى المصور ")

- وقال بعضهم انه صدر فى يوم ٢٣ مايو (مجموعة اوشاقى فى قام بترجمتها سعادة اخاخاه الاكبر صحيفة ٢٢٣ .)

- وقال بعضهم انه صدر فى يوم ٢٥ مايو (دريو ص ١٠١ من الجزء الخامس من كتاب " مصر واوروبا " .)

وقال بعضهم انه صدر فى يوم اول يولييه (ريبه قطاوى بك صحيفة

٥٧٧ الجزء ثلث . محمد صبرى بك صحيفة ٥٣٥ . عبد الرحمن الراعى بك

صحيفة ٣٤٩ امين سامى باشا صحيفة ٥١٤ الجزء الثانى الجنرال فيجند " التاريخ

الحرفى محمد على وولاده " الجزء الثانى صحيفة ١٥٩ . الميس اميرال دوران

فيل الجزء الثانى صحيفة ٢٤٣ من كتاب " مواقف محمد على وولاده البحرية " .

بول مورييه صحيفة ١٤٧ من كتاب " تاريخ محمد على ولى مصر ")

- وقال بعضهم انه صدر فى يوم اول يولييه (اللواء محمد مختار باشا فى

كتاب " التوقيعات لاهامية " صحيفة ٦٢٩ .)

— وبمعصمه لم يذكر تاريخ فرمان الثاني كلية (مسيو دي فريسييه
على مبارك باشا . محمد رفعت بك . جورجى زيد ن .)
ولعل اختلاف التواريخ هذا الاختلاف العريب يرجع الى ان فرمان
الثاني يحمل تاريخاً غير محدد اذ مذكور فيه « تحريراً في أوائل شهر
ربيع الآخر سنة سبع وحسين ومائتين والـف » . وقد ذهب الكتاب كل
مذهب في تحديد الايام الى تحتها كلمة « أوائل » مما أدى الى تضارب
قوالهم .

واذا هـد الانقلى اسكى على يوم ١٣ فبراير وهذا الاختلاف الكلى
على يوم صدور فرمان اللاحق واعمل بعض المؤرخين ذكر تاريخ صدور
الفرمان اللاحق يتعين تحديد يوم ١٣ فبراير للاحتفال بـله كرى انشوية .
١٠ — على انه ثبت قطعاً ان يوم ٢٣ مايو لا يمكن أن يوافق يوم
صدور فرمان الثانى . د مذكور فى حتام هذا فرمان الاخير « تحريراً
في أوائل شهر ربيع الآخر سنة سبع وحسين ومائتين والـف » . وكلمة
« أوائل » تشمل العشرة ايام الاولى من كل شهر . أما العشرة ايام التى تنبها
فكانوا يطلقون عليها كلمة « أوسط » . والعشرة أيام الاحيرة كانت تسمى
« أوآخر » .

ويظهر انـ لـدين قولوا بأن يوم ٢٣ مايو هو اليوم الذى صدر فيه
الفرمان الثانى اعتبروا أن فرمان صدر فى « أول » ربيع الآخر لا فى
« أوائله » وهذا لاعتبار لا يستقيم مع العرف الذى كان جارياً فى ذلك
الوقت (ولازل جارياً حتى الآن) من تسمية اول يوم من أيام الشهور

الهجرية « غرة » ، فهو كان الفرمان صدر في اليوم الاول من شهر ربيع
الآخر لكان ذكر في حاشية الفرمان « تحريراً في غرة ربيع الآخر » لا
« في وائل ربيع الآخر »

ونقاربه الايام الهجرية ، لايم الميلادية في مدى العشرة أيام الأولى
من شهر ربيع الآخر سنة ١٢٥٧ نجد أن

- | | | | | |
|----|-------------------------|-------|----|-------------------------------|
| ١ | غرة ربيع الآخر سنة ١٢٥٧ | توافق | ٢٣ | مايو سنة ١٨٤١ |
| ٢ | ربيع الآخر سنة ١٢٥٧ | يوافق | ٢٤ | مايو سنة ١٨٤١ |
| ٣ | ربيع الآخر سنة ١٢٥٧ | يوافق | ٢٥ | مايو سنة ١٨٤١ |
| ٤ | ربيع الآخر سنة ١٢٥٧ | يوافق | ٢٦ | مايو سنة ١٨٤١ |
| ٥ | ربيع الآخر سنة ١٢٥٧ | يوافق | ٢٧ | مايو سنة ١٨٤١ |
| ٦ | ربيع الآخر سنة ١٢٥٧ | يوافق | ٢٨ | مايو سنة ١٨٤١ |
| ٧ | ربيع الآخر سنة ١٢٥٧ | يوافق | ٢٩ | مايو سنة ١٨٤١ |
| ٨ | ربيع الآخر سنة ١٢٥٧ | يوافق | ٣٠ | مايو سنة ١٨٤١ |
| ٩ | ربيع الآخر سنة ١٢٥٧ | يوافق | ٣١ | مايو سنة ١٨٤١ |
| ١٠ | ربيع الآخر سنة ١٢٥٧ | يوافق | ١ | يونيه سنة ١٨٤١ ^(١) |

١١ والذي يقطع دهر كل شك في قيمة « الخط الشريف الهمايوني »
الصادر في ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ انما سؤل فيمن كان يحلف محمد علي قانوناً
اذا فرض وخلا عرش مصر في الفترة بين صدور الفرمان الاول وورود
الفرمان الثاني ، لا جدال في أن السلطان كان مدرماً بمقتضى فرمان ١٣

(١) ر. جم. « كتاب يوميات لاهوتية » تأليف ثور ، محمد محمد ، ص ٦٢٩

فبراير « اختيار صاحب العرش من بين أفراد أسرة محمد علي . لأن أسرة محمد علي تثبتت على عرش مصر و تحضرت فيها الولاية من تاريخ صدور فرمان ١٣ فبراير . ما قبل صدور هذا فرمان فقد كان لا سلطان حق اختيار من يشاء ليوليه الاريكة المصرية .

١٢ - على ان « بكرة في الاحتفال بحياة ذكرى الماسات التاريخية الهامة انما باي يوم لاول لدى تقرر في هذه المسبة غير طريه وحق على أصل هذه الذكرى من غيبات و تعديلات لاحقة . ذكر سابقة في تاريخ مصر تؤيد وجهة نظره هذه . ذلك ان المعهود له الملك فؤاد الأول تولى عرش السلطنة المصرية في يوم ٩ أكتوبر سنة ١٩١٧ و صارت مصر تحتفل بعيد الخوس في هذا اليوم من كل سنة من سنة ١٩١٧ الى سنة ١٩٣٥ حتى بعد أن تغير نظام الملك في مصر وتحول من سلطنة الى ملكة في ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ ونوح الملك فؤاد ملكا على مصر . فلو أحده بالرأي القائل بوجوب الاحتفال « حر تعديل لوجب الاحتفال بعيد جلوس الملك فؤاد لاول في يوم ١٥ مارس من سنة لا في يوم ٩ أكتوبر وهذا ما لم يحصل .

١٣ - نصيف الى هذه سابقة سابقة في تاريخ فرنسا . ذلك ان نابليون لاول أصدر القانون المدني الفرنسي في سنة ١٨٠٤ . ومن سنة صدوره حتى يومنا هذا أصدرت الحكومة الفرنسية تشريعات معدلة لنصوص القانون المدني الأصلية ولكن لما أريد الاحتفال بمرور مائة سنة على وضع القانون المدني الفرنسي اختيرت سنة ١٩٠٤ ذكرى للاحتفال

بهذا العيد دون الالتفات الى التعديلات العديدة التي أدخلت على النصوص الأصلية.

١٤ - على ان يوم ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ ليست أهميته مقصورة على صدور الخط الشريف الهايوني في ذلك اليوم فحسب بل انه مهم أيضاً لانه صدر في هذا اليوم نفسه فرمان سلطاني آخر أكد تثبيت محمد علي وشرته على عرش مصر مع تقليده « فصلاً عن ولاية مصر ولاية مقاطعات نوبيا وندرقور وكردون وسندر وجميع نوابها وملحقاتها الخارجة عن حدود مصر ». كما صدر في اليوم نفسه أيضاً كتاب وريرى الى محمد علي متضمناً الانعام عليه . وسام وريرى وطربوش رصع بالحجارة الكريمة . فهذه ذكريات ثلاثة وقعت في يوم ١٣ فبراير .

١٥ - وأحد من كل هذا أن يقع يوم ١٣ فبراير سنة ١٩٤١ - بهرق يومين اثنين - مع يوم الذكرى الحادية والعشرين لميلاد حصرة صاحب الجلالة الملك هروق بن نواد بن اسماعيل بن ابراهيم بن محمد علي . مما يجعل الاحتفال بهذا اليوم مقروناً بذكرى تثبيت الاسرة العلوية الجيدة على عرش مصر .

الخلاصة - ان « الخط الشريف الهايوني » الصادر في ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ هو أول وثيقة رسمية لتثبيت محمد علي باشا الكبير وحصر ورثة العرش في أسرته ، فيجب أن يقع الاحتفال على هذا اليوم لاهياء هذه الذكرى الجيدة .

أثر « الخط الشريف الهايوني »

في مركز مصر الدولي

وضع « الخط الشريف الهايوني » مصر في مركز خاص من حيث القانون الدولي العام . فلا بقيت مصر دولة تابعة للسيادة ومهضومة الاستقلال ولا رقت الى مرتبة دول كاملة السيادة وندمة الاستقلال . بل تبوأَت مركزاً خاصاً توسط هاتين المرتبتين

ومن صفح تاريخ مصر يرى أنها بقيت حتى سنة ١٨٤١ خدعة للحكومات غير مستقرة وغير متجانسة حاولت كل واحدة منها أن تستغل بأمور البلاد وتقطع روابط السيادة التي كان الولاة يحشون أن تتوثق مع تركيا مرور الايام ولكن صدور « الخط الشريف الهايوني » في ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ حدد مركز مصر لدولى ووضع لها دستوراً منحه الباب العالي بطريق المنحة لا نظاماً فرضه على ولايته فرضاً . وجعلت الدول العظمى (بريطانيا وروسيا وروسيا وفرنسا وايطاليا بعد ذلك) رقيات وضامات ، فبأخذ هذا الدستور ومسؤولات عن نصيبه . وعلى هذا يكون هذا الدستور من حيث تكييفه القانونى على وجهين : اتفاق من جانب واحد فيما بين السلطان ووالى مصر ، واتفاق من جانبين فيما بين السلطان والدول لا يمكن لأحد الطرفين فيه أن يدخل على تصويبه تعديلاً لا يقره عليه الطرف الآخر .

غير أنه إذا كان « الخط الشريف الهايوني » يعتبر خطوة موقفة في

سبيل استقلال مصر فلا يمكن أن يقال أنه حقق جميع الأمن القومي واستكملت به مصر جميع عناصر سيادتها . وأند بقيت البلاد جزءاً من السلطنة العثمانية وبقى وألها من أتباع السلطان وترتب على ذلك أنها كانت تتمتع بامتيازات وترزح تحت ارتقاقات حتمها عليها هذا المركز . فلا زال نظام الامتيازات الاحذية فيب قائماً ولا زالت شؤونها معرضة للتدخل من جانب الدول التي احتفظت بسهم بحق التدخل في شؤون تركيا طرأ لمركزها غير العادي كدولة اسلامية بين دول أوروبا لمسيحية . ولكن على العكس فقد تمتعت مصر بصمانه الدول التي كفلت لتركيا سلامة جميع أراضيها فأمنت مصر بذلك شر الوقوع تحت سيطرة دولة أخرى

فما حكم الفرمان التي امنت على أن قوات مصر البريه والبحرية هي في خدمة الباب العالي فقد وضعت موضع التنفيذ في مناسبتين شهيرتين : الاولى في حرب الفرمان سنة ١٨٥٤ والثانية اند الحرب بين روسيا وتركيا سنة ١٨٧٧ .

أما مسألة لوران فتعمل بين طياتها معنى الاستقلال الذاتي . إذ أن مصر أصبحت بهذا النص دولة مستقلة استقلالاً كاملاً في داخل وغير مرتبطة من حيث دارة شؤونها الداخلية بأي قيد من القيود التي كانت تربطها بسلطنة آل عثمان . لأنه ارضاء للسلاطين وحرياً على مقتضى التقاليد العربية أوجب الفرمان على كل وال جديد أن يسافر الى الاستانة قبل تولي الملك ويمثل بين يدي السلطان ويتسلم منه براءة توليته على عرش مصر .

فما من حيث النظام الاداري والاقتصادي من استقلال مصر طرأ

من الشوائب الى كانت تشويه ، فأصبح للوالى مطلق الحرية فى أن يعقد مع الدول الاتفاقات التجارية والادارية والمالية ويزيدشىء الأنظمة القضائية وأن يعدل الامتيازات بموافقة الدول وكن له حيراً حرية واسعة كانت لها عقب وحيدة فيما بعد - فى عقد القروض .

تبين من كل هذا أن مصر أصبحت شعصاً معويّاً له حقوقه كى عليه واجباته أشركتها فى الحياة الدولية ولعل موقف مصر يبدو عربياً وصاهر التناقض فى حالة اخلاها بمعهداتها والزاماتها فى حق الدول لأن هذه الدول لا يكسها حينئذ أن تتخذ أى جزاء نحو مصر - مثل احتلال أراضيها - لأنها جزء من الاراضى العثمانية اى لا يجوز غزوها أو احتلالها دون الاخلال بالمعاهدات الدولية وبحق الضمان .

ولعل أحسن وصف وصفه كاتب لموقف مصر 'شاذ مافاله فيه مسمو دى فريسينيه وزير خارجية فرنسا :

« ان مصر بلغت سن الرشد ادا ما التزمت باتزامات يديها لا تزل قاصرة تحت الوصاية ادا ما طولبت بالوفاء بها » .

• L'Egypte est majeure pour prendre des engagements et mineure pour les acquitter » - Freycinet .

ومع جاء لخط الشريف الهيرولى واضعاً حدّ للمشكاة الى توافق المؤرخون على تسميته بـ 'رمة المساة' لمصر به والى امتدت من سنة ١٧٩٨ الى سنة ١٨٤١ دون أن يوجد لها حل - فقد جاءت القوات لاجبية الى الاراضى المصرية ثلاث مرات فى تلك الثلاث والاربعين سنة لتؤيد مطالب الدول المرة الاولى مع حملة الفرنسية فى سنة ١٧٩٨ والمرة الثانية لما حاول

الانجليز احتلال مصر في سنة ١٨٠٧ والمرة الثالثة لما توترت العلاقات بين
والى مصر والباب العالي بعد سنة ١٨٣٣ .

ومن جهة أخرى فقد أصبحت مصر بفضل حكمة محمد على وصوله
جيش ابراهيم دولة لها كلمة تسمع وحساباً يحسب . ولولا وقوف الدول في
وجه مصر وتحالفها ضدها لكانت حظمت السلطنة العثمانية وفككتها
تفكيكا . ولكن رجوعها الى حدودها الاصلية زل خطرهما على الثوار
الاوروبيين وهيت مع ذلك موضع تفكير الدول ومحط ملاحظتها نظراً الى
موقعها الجغرافي والى امصالح الكبيرة الى نكتنهم من كل جانب .

وعلى هذا يمكن اجمال أثر « خط الشريف لمباروني » في انه دفع مصر
بالنسبة الى سياستها الداخلية الى مرتبة لدول المستقلة استقلالاً داخلياً تماماً
بكل مظاهرها وبجميع أركانها . وبالنسبة الى سياستها الخارجية فقد أصبح عليها
بعض مظاهر الاستقلال الخارجية مثل حقها في قبول ممثلي الدول الأجنبية .
ولولا هذا الهرم الذي طمرت به مصر لما رضيت أوروبا ولا تركيا بهذا
الاستقلال ولقبقت ولاية عناية كسائر ولايات آل عثمان بتعقيبها
الولاية الترك الذين يختارهم السلطان . وقد أصاب محمد على هدفه آخر اد
تمت على يديه وحدة مصر العمومية بضم السودان الى أراضيها وتبوأ
مصر مركزاً دولياً بين الأمم .

أثره الخط الشريف الهايوني

في نهضة مصر الحديثة

لما ضمن محمد علي عرش مصر من بعده له ولعقبه وثبتت حقوق لورائه في أسرته وصفر بلوثيقة التي حققت استقلال مصر الذاتي في شؤونها الداخلية وفي بعض مصر. هر شؤونها الخارجية ، وحده همه الى توصيد دعائم الاستقلال في البلاد واحياء العلوم و لآدب فيها وتحسين المشر وعات العمرانية والاجتماعية والمالية الكبرى وتقوية جيش ونجبهز سطول حديد وانشاء الأنظمة الادارية والمضانية ويرها من لآمنى التي عاد تحقيقها على مصر وعلى نهضتها الحديثة بالخير العميم

هم بعض على صدور « الخط الشريف الهايوني » ثلاث سنوات حتى أوفد محمد علي في سنة ١٨٤٤ الى فرنسا اليعمة أحامسة » من بعثات التعميم وهي كبر البعثات وأعظمها شأنًا . وقد انتخب سامان باشا القر بساوى أعضائها من .ويع تلامذة المدارس العالية واشترك في بعض أثناء محمد علي وبعض حماده كما انتدع في سلكها بعض السعدين وبعض الموصفين .

فقد كانت من أعضائها الأمير عبد الحليم والأمير حسين من أولاد محمد علي والأمير احمد والأمير اسماعيل من أولاد ابراهيم باشا ، ومحمد شريف باشا وعلي مبارك باشا وعلي ابراهيم باشا وحسن أفلاطون باشا وعلي شريف باشا وعثمان صبرى باشا وحامد عبد المعطى باشا ومحمد

عارف بنا وغيرهم ممن تبوأوا فيما بعد عني المنصب الادارية والقضائية والعمية وأدوا لمصر خدمات جليلة.

وفي سنة ١٨٤٥ أرسلت بعثة سادسة الى عسلا. وفي غضون سنة ١٨٤٧ أرسلت بعثة سابعة الى فرنسا وبعثتان الى إنجلترا.

ولم يقصر محمد علي همه على احياء العلوم وبعث النهضة العمية من حميد بن مينايل جهدا لا تناهى ثروة الادب الأهلية. فهداه تقاطر اخيرة التي وضع محمد علي حجرها الأساسى في سنة ١٨٤٧ سميت ولا تزال تسبح على مديريات الوجه البحري بعم مياهها واتسع بفضلها نطاق الزراعة وازدادت ثروة الرراعية.

فما من ناحية التمام القصوى والادري فقد أنشأ محمد علي في سنة ١٨٤٣ هيئة قضائية سمها «جمعية الخفائية» جعل من اختصاصها محاكمة كبار المواطنين على مائة مائة في إنشاء تندية وطبقتهم وكانت تحكم أيضا في اجرائه التي تحيلها عليها سواوين كما كانت أحيرا تقوم مقام محاكم اجنابات ومحكم الجنح. وكانت تتألف من رئيس وستة أعضاء مهم اثنين من أمراء الجهاده واثنين من البحريه واثنين من ضباط البوليس. وانشئت أيضا الى جانبها محكمة تجارية اطلق عليها اسم «مجلس التجار» لافصل في المنازعات التجارية.

أما الخانة الاجتماعية فيدل الاحصاء الذي عمل في سنة ١٨٤٥ على زيادة عدد السكان الى ٤٤٠٠٠٠٠٠ نسمة

هد هو الار المباشر لصدور «الخط الشريف الهىونى» في النهضة

المصرية من ناحية المشروعات التي حققت والأنظمة التي اشئت ولم
تكن قائمة قبل هذا التاريخ

يراه يجب أن يضاف إلى وجه الانشاء هذه وجه الاصلاح التي
ادخلت على المشروعات القائمة فعلا والتي استعملت في أداء مهمة باعلى
خير وجه والتي تألف منها ومن المنشآت الجديدة شبكة اشترت في وادي
النيل وعمرته بفوائدها اجملة

تخليد ذكرى العيد المئوى

ما أحل مناسبة حلول يوم ١٣ فبراير سنة ١٩٤١ ومروور مائة سنة على تهيئة محمد على وأسرته على عرش مصر لاقامة تمثال لرأس الأسرة العلوية الجديدة ومؤسس نهضة مصر الحديثة . بها فرصة تاريخية نادرة بحسب أن تنهرها الحكومة لتقرر — من ضمن ما تقرر — اقامة تمثال لمحمد على باشا في "حد ميدان" القاهرة " لتحتل عاصمة البلاد عا سيقها اليه نعر الاسكندرية وسقفها اليه مدينة قوله . "ما التمثال الأول فقد أقيم بصنعه المنصور له لخدو اسماعيل وأقيم في مدينة الاسكندرية . واما التمثال الثانى فقد أمرت بصنعه حكومة اليونان وأقيم في قوله مسقط رأس محمد على . قبل لتمثال الثالث أن يتفضل حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق بوصف حجره الأساسى بيده الكريمة في يوم ١٣ فبراير سنة ١٩٤١ حتى اذا ما حل يوم الذكرى المئوية لودة محمد على في ٢ أغسطس سنة ١٩٤٩ أزاح جلالة الملك — بمشيئة الله — الستار عن تمثال جده الأكبر

وتشاء المصادفات أن تكون سنة ١٩٤٩ هى السنة المحددة لسقوط آخر حصن من حصون الامتيازات الاحنية في مصر بانتهاء أجل اعكام الخطة فتكون اقامة التمثال مفروية بثلاث مناسبات تاريخية عظيمة . أما موقع التمثال فيحسن أن يقع اختياره في ميدان باب الحديد وعلى مدخل نفق شبرا الجديد . فيطلق على الميدان اسم محمد على ويطلق على شارع كوت بك — وهو متداد شارع محمد على — اسم

محمد على فيكون شارع محمد على الجديد بدايته « ميدان محمد على » ونهايته « مسجد محمد على » .

وهذا يكون « ميدان محمد على » قد صم بين جوانبه رمزين لهضة البلاد رمزاً يمثل لهضة مصر ورمزاً يمثل مؤسس هذه الهضة .

إلى جانب هذا التعليد المادى يحسن أن نحدد ذكراه عن طريق تنظيم سلسلة محصرات تلقى في قعدة محاصرات جامعة فؤاد الأول على « تاريخ محمد على وعصره » . فيعهد الى نوبة من الاحصائيين البحث في اسواحي المختلفة لحياة هذا المعامل الكبير . فيعاصر أحد رجال التاريخ على « أصل أسرة محمد على وفروعها » . ويتكلم أحد رجال السياسة على « محمد على السياسى » . ويتحدث آخر عن « تاريخ الخط الشريف الهايوى وأثره » ، ويساؤل أحد رجال الادارة الكلام على « الادارة في عهد محمد على » ويشرح قانونى « النظام القضاى فى عهد محمد على » . ويتكلم أحد رجال الصناعة على « الصناعة فى عهد محمد على » ، ويتولى أحد رجال التجارة الكلام على « التجارة فى عهد محمد على » . ويتكلم أحد رجال الزراعة على « الزراعة فى عهد محمد على ومشروعات الرى وادخل ردة القطن فى مصر » . ويحاصر أحد رجال ادل على « المائة فى عهد محمد على » ، ويشرح ضابط من ضباط الجيش « حروب محمد على » . ويتحدث أحد رجال البحرية عن « الاسطول البحرى فى عهد محمد على » . ويتولى استاذ من اساتذة الجامعة الكلام على « البعثات العلمية فى عهد محمد على » . ويحاصر أحد رجال الهندسة عن « محمد على وهى العازة » ، ويختص طبيب بموضوع « الطب فى عهد محمد على » ، ويبحت أحد رجال العلم

«العلوم في عهد محمد علي». ونحتم المحاضرات معاضرتين على «الامبر سورية
المصرية في عصر محمد علي» وعلى «أثر حكم محمد علي في النهضة المصرية
الحديثة»

ثم تجمع هذه المحاضرات في سفر يطلق عليه اسم «الكتاب المئوي
لتاريخ محمد علي وعصره» فيكون خير مرجع يرجع اليه الباحثون وخير
وسيلة تحمله ذكرى محمد علي.

الوثائق الرسمية

الخامسة «شيت الاميرة العالوية على عرش مصر

وتقرير عدم بُرئه فيه

من مصف سنة ١٨٤٠ حتى سنة ١٩٤١

معااهدة لندن

١٨٤٠

٣	معااهدة لندن	١٥ يولييه سنة ١٨٤٠
٦	ملحق معااهدة لندن	١٥ يولييه سنة ١٨٤٠
	مذكورة من الدول تحت الى محمد على ابن	١٤ نوفمبر سنة ١٨٤٠
٨	يد الاميرال سنو هورد	

اتفاق الاسكندرية

	٢٧ نوفمبر سنة ١٨٤٠	اتفاق الاسكندرية بين الكومودور نايفير
١٠	ويوغوس بك يوسف	
١١	خطاب الاميرال سنو هورد الى محمد على	٢ ديسمبر سنة ١٨٤٠
١٢	خطاب آخر من الاميرال سنو هورد الى محمد على	أول ديسمبر سنة ١٨٤٠
١٣	مذكورة الكاتين فلانشو الى محمد على	٨ ديسمبر سنة ١٨٤٠
١٤	خطاب من محمد على الى الاميرال سنو هورد	١ ديسمبر سنة ١٨٤٠
١٤	خطاب من محمد على الى الصدر الاعظم	١٠ ديسمبر سنة ١٨٤٠
١٦	رد الصدر الأعظم الى محمد على	أول يناير سنة ١٨٤١

مهمّة مطاوع بك في مصر

١٧	تعلّيات الصدر الأعظم لى مطاوع بك	١٢ يناير سنة ١٨٤١
١٩	مذكرة مقدّمة من الدول الى شكيب افدى فى لندن	٣ يناير سنة ١٨٤١

صدور الخط الشريف الرحمانى ومهمّة مهيب افدى فى مصر

٢٢	تعلّيات الصدر الأعظم الى سعيد مهيب افدى	١٨٤١ سنة
٢٥	كتاب الصدر الأعظم الى محمد على	١٣ فبراير سنة ١٨٤١
٢٦	الخط الشريف لرحمانى	١٣ فبراير سنة ١٨٤١
٢٩	فرمان الولاية على توبيا	١٣ فبراير سنة ١٨٤١
٣٠	قرير سعيد مهيب افدى	٢٨ فبراير سنة ١٨٤١
٣٤	خطاب من محمد على الى الصدر الأعظم	٢٨ فبراير سنة ١٨٤١

المرمّة الأخيرة من أزمة المسألة المصرية

٣٩	مذكرة من دول مؤتمر لندن	٥ مارس سنة ١٨٤١
٤٠	مذكرة من الدول الى شكيب افدى	١٣ مارس سنة ١٨٤١
٤١	تليغ البالى لى نندول	١٩ أبريل سنة ١٨٤١
٤٢	مذكرة من الدول الى شكيب افدى	١ مايو سنة ١٨٤١
٤٤	مذكرة لنول الى البالى العالى	٢٢ مايو سنة ١٨٤١
٤٤	خطاب الصدر الأعظم الى محمد على	٢٨ مايو سنة ١٨٤١
٤٦	الفرمان لمعدل	١٢٥٧ ربيع الآخر سنة ١٢٥٧
٤٨	جواب محمد على الى الصدر الأعظم	٢٥ يونيو سنة ١٨٤١

فى عهد الخديو اسماعيل

٥٢	فرمان تعديل نظام وراثّة العرش	٢٧ مايو سنة ١٨٦٦
----	-------------------------------	------------------

فى عهد الملك فؤاد الاول

٥٣	أمر كريم بوضع نظام لتورث عرش المملكة المصرية	١٣ ابريل سنة ١٩٢٢
----	--	-------------------

فهرست

كلمة المؤلف إلى حضرة صاحب الجلالة الملك

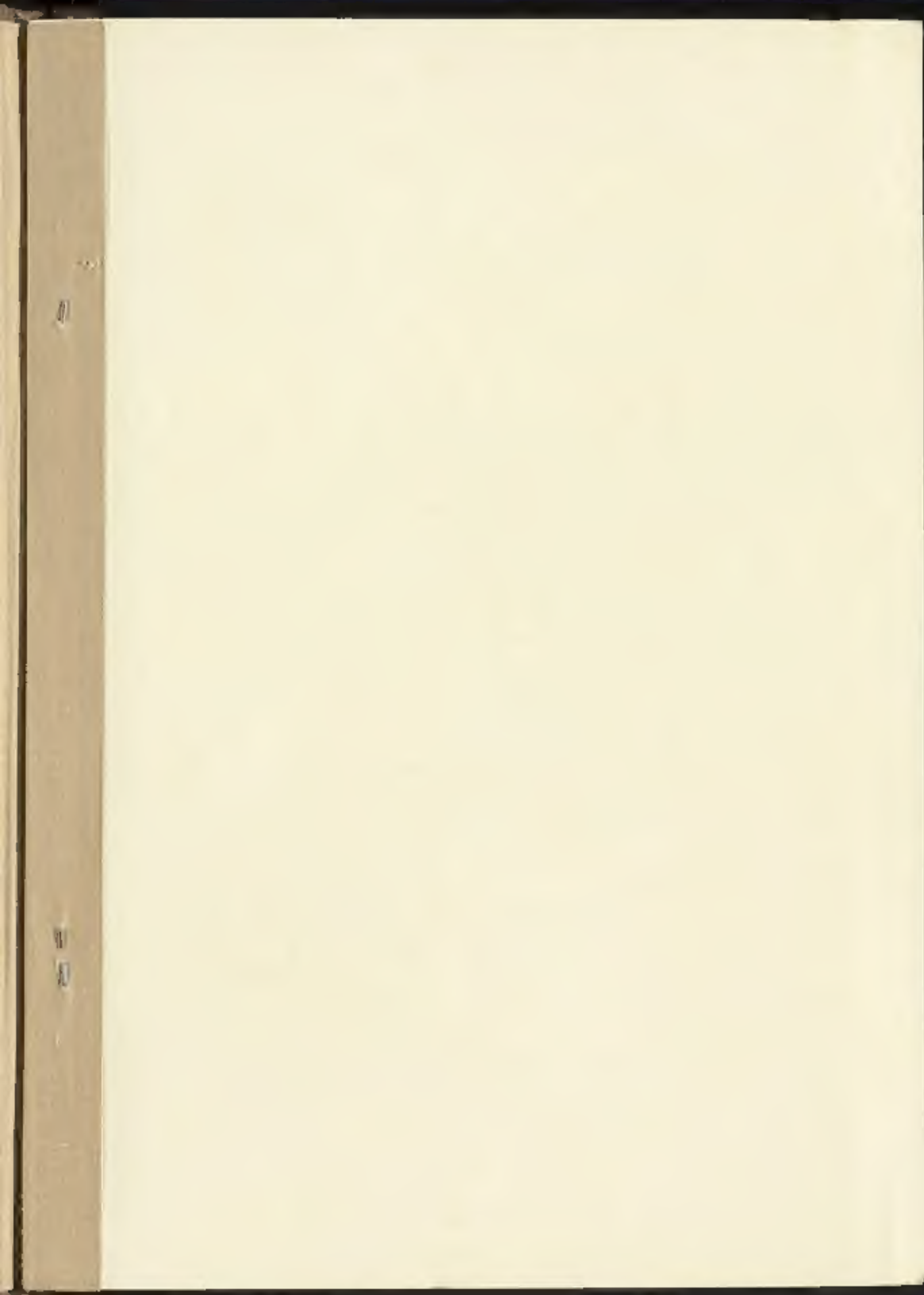
العید المئوی لتبیت محمد علی آشا الکبر وأسرته علی عرش مصر	۱
معاهدة لندن (۱۵ یولیہ سنہ ۱۸۴۰)	۳
اتفاق الاسکندریہ (۲۷ نوفمبر سنہ ۱۸۴۰)	۱۰
مہمہ مظلوم بک فی مصر (يناير سنہ ۱۸۴۱)	۱۶
الحظ الشریف المہربانی ومہمہ سعید مہب الہدی فی مصر	۲۲
امرحلۃ الاحیرۃ من ارمۃ المائۃ المصریۃ (مارس سنہ ۱۸۴۱ - یولیہ سنہ ۱۸۴۱)	۳۹
الحدیو اسماعیل والملك فؤاد ومام وراثۃ العرش	۵۲
تحقیق - ریجی حول الذکری المئویہ لتبیت محمد علی آشا وأسرته علی عرش مصر	۵۴
تر « الحظ الشریف المہربانی » فی مرکز مصر الدولی	۶۹
أثر « الحظ الشریف المہربانی » فی نہضۃ مصر الحدیثۃ	۷۳
تعاہد ذکری العید المئوی	۷۶
الوثائق الرسمیۃ الخاصۃ بتبیت الاسرۃ العلویۃ علی عرش مصر وتقریر نظام لورثۃ فیہا	۷۹
فہرست الکتاب	۸۱













COLUMBIA LIBRARIES OFFSITE



CU52877698

DT102.A2 K5

Al-shihra al-mi zwi

DT-102-.A2-K5